دراسة دبلوماتية لنماذج وثائق عقود شركات ا لتجار من سجلات المحاكم الشرعية

د. جيهان أحمد عمران

جامعة القاهرة

مقدمة

شهد القرن ١٢هـ/١٨م العديد من العمليات التجارية القائمة على الشراكة، وذلك من خلال نظام استثمر فيه فئة أعيان التجار رؤوس أموالهم فى شراكة تجارية من خلال عقود الشركات باعتبارها وسيلة شرعية قانونية تمكنت من خلالها هذه الفئة من استثمار أموالها وإعادة تدويرها بما يحقق الربح والمكسب الملائم.

ويضاف إلى هذا حرص الشركاء على تسجيل عقود المشاركة فى سجلات المحاكم الشرعية العثمانية لما أتاحته هذه المحاكم من توفير الضمانات اللازمة والتى ضمنت حقوق الطرف المشارك وحقوق ورثته، باعتبار هذه المحاكم مؤسسات شرعية قضائية تحمى مصالح التجار عبر أنحاء الولايات العثمانية.

ونشير إلى أن هذا النظام قام على أساس أن يدفع كل شريك مبلغًا معينًا حسب نص العقد، ويصبح المبلغ المدفوع من أطراف الشركاء هو حصة رأس مال الشركة والذى اتفق عليه فقهاء الشريعة "بمحل الشركة"، ويحدد فى العقد نوع السلع أو العمل الذى سوف يستثمر فيه رأس المال وأسلوب الاستثمار. وبمجرد قيام الشركة وتجميع رأس المال يحدد ما يتم عمله من قبل الشركاء وينص العقد على قيام أحد الشركاء أو جميعهم بتوظيف رأس المال فى كافة المعاملات التجارية المتفق عليها بين الشركاء أطراف العقد من بيع وشراء بضائع يتفق عليها فى العقد أو فى إدارة عمل تجارى محدد، وخطوات تنظيم هذا العمل لتحقيق الربح للشركة المنعقدة ومع تحديد نسبة الربح المعقود عليه العقد. وبعد خصم تكلفة المصاريف والتى يتحملها الشركاء أثناء القيام بأعمالهم التجارية، مثل: أجرة السفر ونقل البضائع برًا بحرًا يتم تقسيم الربح بين الشركاء تبعًا لحصة كل شريك من رأس مال الشركة. أو تبعًا لما اتفق عليه الشركاء وحال تعرض الشركة للخسارة –وكما اتفق الفقهاء– تكون على قدر رأس المال.

وإذا حاولنا أن نربط بين عقود الشركات التى أبرمها التجار خلال القرن ١٢هـ/١٨م من واقع سجلات المحاكم الشرعية، والقائمة على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وبين عقود شركات العصر الحديث القائمة على القانون الوضعى والأصول القانونية التى اعتمد عليها قانون الشركات وعلاقته بالفقه الإسلامى، نجد أن تلك الشركات والتى كانت موجودة خلال فترة الدراسة يمكن أن نطلق عليها بمفهوم العصر الحديث "شركات الأشخاص التجارية" والتى يقوم كيانها على أشخاص

الشركاء فيها ولشخصيتهم فى وجودها اعتبار، بمعنى أن الشركة إنما تكونت بين أشخاص يعرف بعضهم بعضًا، ويثق كل منهم فى الآخر، فتقوم الشركة على هذا الاعتبار الشخصى وهو ما بُنيت عليه عقود الشركات المدونة بسجلات المحاكم الشرعية. وتتناول أنواع شركات الأشخاص بمفهوم العصر الحديث شركات التضامن والتوصية والمحاصة، أما أنواع شركات الأموال فتتناول المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة[1].

يتناول البحث دراسة دبلوماتية تشمل النقد الداخلى لأربع وعشرين وثيقة عقد شركة مدونة بسجلات محكمتى جامع سيدى أحمد الزاهد (٨١٨هـ/١٤١٥م) وجامع الصالح طلائع بن رزيك (٥٥٥هـ/١١٦٠م) خلال القرن ١٢هـ/١٨م وبالتحديد فى الفترة من غرة رجب ١١٣٩هـ إلى ١٠ ربيع الآخر ١١٧٩هـ، من بينها إحدى وعشرون وثيقة من محكمة الزاهد، وثلاث وثائق من محكمة الصالح، وسبب اعتماد الباحثة على هاتين المحكمتين، وخاصة الزاهد؛ لإتاحة الاطلاع على أصول السجلات الورقية دون نسخة الميكروفيلم من قبل دار الوثائق القومية، مكان حفظ السجلات. ولما وجدته الباحثة أيضًا أن محكمة الزاهد غنية بعقود الشركات الكاملة النص المدون. كما أتاح البحث فى سجلات محكمة بعينها مثل الزاهد وتواجد سجلاتها خلال فترة زمنية بصورة متتابعة دون وجود فجوات متباعدة فى التسلسل الزمنى من سنة ١١٣٩هـ إلى ١١٧٩هـ فرصة دراسة العلاقة بين الأطراف الشركاء وبعضهم البعض من واقع عقود شركاتهم خلال تلك الفترة الزمنية. مما أعطى لنا صورة عن حال التاجر خلال فترة الدراسة، وكيفية استثمار أمواله وإعادة تدويرها فى معاملاته التجارية، والمزايا التى أتاحتها المحاكم الشرعية وعقود الشركات للتاجر خلال القرن ١٢ هـ ١٨م، مع نشر نماذج من وثائق الدراسة مرفق بها اللوحات.

بيان بوثائق الدراسة

م	المحكمة	رقم السجل	رقم الوثيقة	الصفحة	التاريخ الهجرى	التاريخ الميلادى*
١	الزاهد	٦٩٠	٤٢٩	٢٣٧	غرة رجب ١١٣٩	٢٢ فبراير ١٧٢٦
٢	الزاهد	٦٩٠	٤٣٠	٢٣٧، ٢٣٨	غرة رجب ١١٣٩	٢٢ فبراير ١٧٢٦
٣	الزاهد	٦٩٠	٥٢٦	٢٨٧	غرة ذى الحجة ١١٣٩	٢٠ يوليو ١٧٢٦
٤	الزاهد	٦٩٠	٨٥٨	٤٥٦	١٤ صفر ١١٤١	١٩ سبتمبر ١٧٢٨
٥	الزاهد	٦٩٠	١٠٢٣	٥٥٥	١٥ رجب ١١٤١	١٤ فبراير ١٧٢٨
٦	الزاهد	٦٩٠	١٠٤٣	٥٦١	١٢ ذى القعدة ١١٤١	٩ يونيو ١٧٢٨
٧	الزاهد	٦٩٠	١١٦٦	٦٤٢، ٦٤٣	٢ صفر ١١٤٢	٢٧ أغسطس ١٧٢٩
٨	الزاهد	٦٩١	٣١٩	١٧٦، ١٧٧	٥ صفر ١١٤٣	٢٠ أغسطس ١٧٣٠
٩	الزاهد	٦٩١	٣٢٠	١٧٧	١٣ صفر ١١٤٣	٢٨ أغسطس ١٧٣٠
١٠	الزاهد	٦٩١	٣٢٧	١٨١	٢٢ ربيع أول ١١٤٣	٥ نوفمبر ١٧٣٠
١١	الزاهد	٦٩٢	١٨٩	٩٣	١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥	٣ ديسمبر ١٧٣٢
١٢	الزاهد	٦٩٣	٧٧٨	٣٦٤، ٣٦٥	١٢ ربيع أول ١١٥٠	١٠ يوليو ١٧٣٧
١٣	الصالح	٣٥٠	٣٢٣	١٧٧	٢٤ شوال ١١٥٢	٢٤ يناير ١٧٤٠
١٤	الصالح	٣٥١	٧٢٦	٤٢٣	١٦ ربيع آخر ١١٥٥	٢٠ يونيو ١٧٤٢
١٥	الزاهد	٦٩٥	١٦	٨	٨ شوال ١١٥٥	٦ ديسمبر ١٧٤٢
١٦	الزاهد	٦٩٥	١١٧	٤٤	١٦ ربيع أول ١١٥٦	١١ مايو ١٧٤٣
١٧	الزاهد	٦٩٥	١١٨	٤٤	١٦ ربيع أول ١١٥٦	١١ مايو ١٧٤٣
١٨	الزاهد	٦٩٥	١٢٥	٤٦	٢٤ ربيع أول ١١٥٦	٢٠ مايو ١٧٤٣
١٩	الزاهد	٦٩٥	١٣١	٤٨	٢٥ ربيع أول ١١٥٦	٢١ مايو ١٧٤٣
٢٠	الزاهد	٦٩٥	٤٧٠	١٥٥	١٤ رجب ١١٥٧	٢٣ أغسطس ١٧٤٤
٢١	الزاهد	٦٩٥	٦٤٤	٢٠٢	٦ محرم ١١٥٨	٨ فبراير ١٧٤٥
٢٢	الزاهد	٦٩٥	٨٧٤	٢٦٧	١٥ ذى القعدة ١١٥٨	٩ ديسمر ١٧٤٥
٢٣	الصالح	٣٥٥	٥٦٦	٣١٨	غرة محرم ١١٦٥	٢٠ نوفمبر ١٧٥١
٢٤	الزاهد	٦٩٨	٣٩٢	١١١	١٠ ربيع آخر ١١٧٩	٢٦ سبتمبر ١٧٦٥

* مقارنة التاريخ الهجرى بالميلادى مأخوذ من ويستنفلد: جدول السنين الهجرية بلياليه وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها: ترجمة عبد المنعم ماجد وعبدالمحسن رمضان – القاهرة – الأنجلو، ١٩٨٠.

أولاً- دور المحاكم الشرعية فى النشاط التجارى وأهميته

كان للمحاكم الشرعية فى العصر العثمانى دورًا بارزًا فى الحياة العامة والمعاملات اليومية لسكان المدن فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية، ومن ذلك دورها فى معاونة التجار على مزاولة نشاطهم التجارى، وقد تجلى هذا الدور فى حرص التجار على تسجيل صفقاتهم التى تبرم فى أى ميدان تجارى كالسوق أو الوكالة على أوراق رسمية فى سجلات المحاكم الشرعية. وذلك لأن الصفقات التجارية التى كانت تتم فى داخل مصر وخارجها تطلبت استخدام أدوات قانونية على درجة معينة من الرصانة. تمثلت هذه الأدوات القانونية فى تلك العلاقة الوطيدة التى كانت بين التجار والمؤسسات القانونية الممثلة حينذاك فى المحاكم الشرعية، وتردد التجار على تلك المؤسسات لتسجيل صفقاتهم التجارية فى شكل عقد شركة رسمى.

ومن خلال تسجيل عقود الشركات المتعلقة بالتجارة فى محاكم القاهرة يتضح لنا الدور الحيوى الذى لعبته هذه المحاكم الشرعية فى خدمة التجار من خلال المزايا التى قدمتها كل من المحاكم وعقود الشركات لفئة التجار[٢].

ونوضح ذلك بالتفصيل فيما يلى:

المزايا التى قدمتها المحاكم الشرعية للتجار:

١- توافر الضمانات القانونية التى يحصل عليها التاجر حالة وقوع نزاع بينه وبين الطرف الآخر المشارك معه فى عقد الشركة، لأن اعتماد التاجر على حُسن النوايا من قبل الشركاء لا يضمن له حفظ الحقوق.

٢- استفادة التاجر من المحاكم الشرعية باعتبارها مؤسسات قضائية توفر له استخدام الأدوات القانونية بصورة شرعية تتوافق إلى حد ما مع حاجاته الشخصية، خاصة عندما يمارس نشاطًا تجاريًا متشابكًا ومركبًا من خلال عدد

من الشركات فى وقت واحد مع أطراف مختلفة. فكان باستطاعة التاجر أن يبرم عقدًا مع شركائه وفقًا لأحد المذاهب الأربعة – الحنفى أو المالكى أو الشافعى أو الحنبلى – من خلال قضاة المذاهب الأربعة فى جميع محاكم مصر الشرعية العثمانية.

٣– أتاح النظام القضائى السائد فى العصر العثمانى وضعًا قانونيًا لفئة التجار يضمن به حقوقهم عبر نطاق ولايات الدولة العثمانية كلها بغض النظر عن موقع المحكمة الشرعية التى قاموا بتوثيق عقود شركاتهم فيها. وخاصة كبار التجار الذين امتدت تجارتهم إلى مسافات وأقاليم بعيدة جعلتهم شديدى الحرص على تسجيل معاملاتهم داخل المحاكم باعتبارها مؤسسات قضائية تخدم مصالحهم، وتضمن حقوق ورثتهم إذا وافت أحدهم المنية داخل أو خارج بلاده.

المزايا التى أتاحها عقد الشركة للتجار:

١– يعتبر عقد الشركة أحد الصيغ التمويلية الشرعية القانونية التى أقرتها المحاكم الشرعية، فقد أتاح للتجار مزايا عديدة من الناحية الوظيفية والتنظيمية. فقد كان بمثابة اتفاق تعاقدى يقوم بموجبه طرفان أو عدة أطراف بتجميع الأموال الخاصة بهم، ومن حقهم أن يقرروا حجم رأس المال المساهم به فى العقد، وحصة كل طرف على حدة ونوع العملة المستخدمة، وكيفية توظيف رأس المال، ومن له حق توظيفه على أن يتحمل الأطراف المتعاقدون الخسائر، ويقسمون الأرباح بينهم وفق حصص معينة متفق عليها تضمن حقوقهم.

٢– أتاح عقد الشركة لفئة التجار من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة فرصة الحراك الاجتماعى باستثمار وتوسيع ثرواتهم عن طريق مشاركة كبار

التجار، على أساس أن يدفع كل شريك مبلغًا معينًا حسب نص العقد، ويصبح المبلغ المدفوع من قبل الشركاء بمثابة رأس مال الشركة. على أن يتولى أحد الشركاء أو جميعهم إدارة عملية الاستثمار وتوزيع الأرباح فيما بينهم وفق ما نص عليه العقد، وبهذا الأسلوب استطاع بعض أفراد هذه الفئة أن يحسنوا مستواهم المادى واللحاق بفئة كبار التجار الذين كان لهم مكانة اجتماعية بارزة على مستوى المجتمع المصرى.

٣- أتاح عقد الشركة للتاجر إمكانية توسيع مشروعاته التجارية وزيادة أمواله المستثمرة باعتبار العقد وسيلة شرعية قانونية تمكنه من إعادة استثمار الأرباح من خلال إعادة تدويرها فى التجارة مرة بعد مرة، فكان يمكن للشركاء إنهاء أو فسخ عقد الشركة واقتسام الأرباح، ثم إقامة عقد شركة جديد مع نفس الأطراف الشركاء. وهى إحدى المزايا الاقتصادية التى وفرتها عقود الشركات للتجار. ويتضح من خلال وثائق الدراسة أن عقد الشركة القائم على إنشاء شركة بين الأطراف الشركاء المتعاقدين كثيرًا ما يحوى بداخله صيغ إنهاء أجل شركة سابقة، أى تقايل وتطارح وفسخ لأحكام عقد شركة سابقة بين نفس الأطراف، وتسلم كل طرف ما يستحقه من ربح ورأس مال الشركة السابقة وإبراء ذمة كل طرف من كل حق شرعى سابق، ثم إعادة استثمار الشركاء لأموالهم والتى يمكن أن تشمل رأس المال مع أرباح الشركة السابقة فى إنشاء عقد شركة جديدة يتم تكوينها مع نفس الشركاء أو مع غيرهم. وأحيانًا يحوى عقد الشركة عبارة توضح دوام واستمرارية استثمار وتدوير الأموال بين الشركاء دون اللجوء إلى فسخ العقد السابق وإبرام عقد جديد، كما فى عبارة "يديروه المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة".

٤– ملاءمة عقد الشركة لتلبية احتياجات التجار الشركاء، فكل شريك يعتبر ممولا ومديرًا للنشاط التجارى القائم عليه العقد، وله أن يحدد من يتجر له فى ماله، وتبين وثائق الدراسة أن كل شريك كان له أن يتاجر ويضارب مع شركائه لصالح الشركة، كما ورد فى عبارة "ليتجران فى ذلك ويرسلان ذلك فى البر والبحر ويضاربان فى ذلك مع شركائهم ويشتريان حسبما يراه كل منهما منضدا لرأس مال الشركة".

٥– يقوم عقد الشركة على شريكين بحد أدنى، ولا يحدد أقصى عدد للشركاء والذى وصل فى وثائق الدراسة إلى خمسة شركاء. ويرجع السبب فى زيادة عدد الشركاء إلى التقليل من وقع الخسارة الناجمة عن المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها التاجر عند السفر برًا وبحرًا من السلب والنهب على يد عصابات البدو على الطريق البرى، أو نتيجة الكوارث الطبيعية من غرق السفن المحملة بالبضائع والأموال.

دراسة حالة النشاط التجارى لأحد التجار من واقع عقود الشركات، وثائق الدراسة

لأن المعاملات التجارية خلال فترة العصر العثمانى كانت قائمة على عمل تجارى أقيم على الجهود الفردية للشركاء لاستثمار أموالهم فكان من الضرورى لنجاحه واستمراره توافر الثقة والتوافق المهنى بين الشركاء.

ويمكن إلقاء الضوء على الجهود الفردية للشركاء فى مجال العمل التجارى وما كان بينهم من تعاون مهنى من واقع وثائق الدراسة من خلال نشاط أحد أعيان التجار فى العطريات وهو التاجر حسين زين الدين بسوق الفحامين بخان الشجاعى بخط البندقيين[٣]، وما قام به من معاملات تجارية بمحكمة الزاهد فى الفترة من غرة صفر ١١٣٨هـ إلى ١٥ ذي القعدة ١١٥٨هـ. يلازمه فيها شريك أساسى ودائم وهو

التاجر سليمان بن داود الفيومى بثغر رشيد[٤] الشهير بعبد الباقى. حيث تلازم الشريكان معا فى عقود الشركة المبرمة بينهما ولفترة طويلة استمرت عشرين عامًا تقريبًا، مما يؤكد وجود ثقة وتوافق مهنى بينهما أدى إلى استمرار ذلك التلازم.

وتبين لنا وثائق الدراسة ما تعاقد عليه الشريكان التاجر حسين زين الدين والتاجر سليمان بن داود من عقود شركات فى تجارة العطريات بمحكمة تعاقد فيها الزاهد فقط مع بعضهما البعض، وعددها حوالى خمسة عقود فى الفترة من غرة صفر ١١٣٨ هـ إلى ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥هـ. وعقود تعاقد فيها الشريكان مع شريك ثالث أو أكثر إلى أن يصل عدد الشركاء إلى خمسة فى الشركة الواحدة وعددها حوالى تسعة عقود فى الفترة من غرة شعبان ١١٣٦هـ إلى ١٥ ذى القعدة ١١٥٨هـ.

ويتضح ذلك من خلال وثائق الدراسة فيما يلى:

١- المعاملات التى عقدها الشريكان منفردين

عقد الشريكان التاجر حسين زين الدين، والتاجر سليمان بن داود شركة فى غرة صفر ١١٣٨هـ استمرت لمدة عام، وانتهت فى غرة رجب ١١٣٩هـ وفيه عقد الشريكان شركة جديدة بمبلغ رأس مال ٣٠٣,٠٠٠ نصف فضة مناصفة بينهما حصة كل شريك ١٥١,٥٠٠[٥] نصف فضة. استمرت هذه الشركة الجديدة لمدة عامين انتهت فى ١٢ من ذى القعدة ١١٤١هـ، وفيه عقد الشريكان شركة أخرى جديدة بمبلغ رأس مال ٤٠٠,٠٠٠ نصف فضة مناصفة بينهما حصة كل شريك ٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة[٦]. كما عقد الشريكان فى يوم ٢٦ شعبان ١١٤٣هـ شركة استمرت ثلاث سنوات انتهت فى ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥هـ، وفيه قام الشريكان باستثمار أموالهما فى شركة جديدة بمبلغ ٥٧٨,٠٦٣ نصف فضة مناصفة

بينهما حصة كل شريك ٢٨٩,٠٣١,٥ نصف فضة[٧].

من خلال هذه العقود نجد أنه فى اليوم الذى كان يتفق فيه الشريكان على فسخ وانتهاء عقد الشركة بينهما كان يتم فيه عقد شركة جديدة بينهما أيضًا. وهو ما يمكن أن نعرفه باسم إعادة الاستثمار أى تدوير الأرباح من خلال عقد شركة جديدة بين نفس الشركاء، فمن المرجح أنه عندما كانت تتم تسوية عمليات إحدى هذه الشركات بعد بيع البضائع وتحقيق الأرباح وتوزيعها على الشركاء كان يعاد استثمار الأرباح من خلال عقد شركة جديدة يضم نفس الشركاء وذلك فى نفس اليوم وأثناء المجلس الذى تم فيه فسخ العقد السابق وتسوية الشركة واقتسام أرباحها، وهذا ما وجدناه بوضوح فى وثائق الدراسة عندما عقد الشريكان شركة برأس مال ٣٠٣,٠٠٠ نصف فضة استمرت لمدة عامين فقط تم عقد شركة جديدة برأس مال أكبر قدره ٤٠٠,٠٠٠ نصف فضة، ويمكن تعليل ذلك أنه بعد تسوية أعمال الشركة السابقة واقتسام الأرباح قرر الشريكان إعادة استثمار أموالهما فى شركة جديدة يشمل رأس مال الشركة السابقة مضافًا إليه الأرباح.

٢- المعاملات التى عقدها الشريكان مع شركاء آخرين

فى غرة شعبان ١١٣٦هـ عقد الشريكان حسين زين الدين وسليمان بن داود مع شريك ثالث وهو التاجر الشيخ عبيد الشهير بخشبة شركة استمرت ثلاث سنوات انتهت فى غرة ذى الحجة ١١٣٩هـ[٨] وفيه استثمر الشركاء الثلاثة أموالهم فى شركتين جديدتين إحداهما بمبلغ رأس مال ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة كان حصة الشريكين فيها النصف والشريك الثالث النصف الآخر. والشركة الأخرى برأس مال أصغر يقدر بمبلغ ٧٨,٨٠٠ نصف فضة استمرت لمدة ست سنوات انتهت بموجب عقد فسخ بتاريخ ١٠ من جمادى الآخرة ١١٤٥هـ[٩].

وفى ٢٢ من شوال ١١٣٧هـ عقد الشريكان مع شريك ثالث وهو أحد تجار وكالة الحمزاوى السيد حسن بن أحمد الراشدى الحموى شركة استمرت عامين انتهت فى غرة رجب ١١٣٩هـ وفيه أعاد الشركاء الثلاثة تدوير أرباحهم بعقد شركة جديدة بمبلغ رأس مال ٥٧١ دينار ذهب و ٧٣ نصف فضة كان حصة الشريكان معًا النصف بمبلغ ٢٨٥,٥ دينار ذهب و ٣٦,٥ نصف فضة وحصة الشريك الثالث النصف الآخر(١٠).

وفى ٨ من ربيع الأول ١١٥٤هـ عقد الشريكان مع شريك ثالث من مدينة الإسكندرية وهو التاجر على الشهير بابو ثور شركة استمرت لمدة عامين انتهت فى ١٦ من ربيع الأول ١١٥٦هـ، وفيه استثمر الشركاء الثلاثة أموالهم بعقد شركة جديدة بمبلغ رأس مال ٧٥٠,٠٠٠ نصف فضة تساوت فيه حصص الشركاء بنسبة الثلث لكل شريك بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ نصف فضة(١١)، وقد استمرت هذه الشركة الأخيرة لمدة عام انتهت فى ١٤ من رجب ١١٥٧هـ، وفيه أعيد تدوير الأرباح واستثمر الشركاء أموالهم بعقد شركة جديدة أخرى شارك فيه الأبناء مع آبائهم فأشرك التاجر على السكندرى نجله محمود كشريك، وأيضًا أشرك التاجر حسين زين الدين نجله أحمد كشريك فى الشركة فأصبح عدد الشركاء خمسة فى شركة واحدة بمبلغ رأس مال ١٠٠٠,٠٠٠ نصف فضة تساوت حصص الشركاء بنسبة الخمس لكل شريك بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة(١٢)، وقد استمرت هذه الشركة بين الشركاء الخمسة والتى شملت الآباء مع أبنائهم لمدة عام واحد انتهت فى ١٥ من ذى القعدة ١١٥٨هـ(١٣)، وفيه استثمر الشركاء أموالهم فى شركة جديدة بمبلغ أقل قدرة ٨٠٠,٠٠٠ نصف فضة حصة كل شريك فيها الخمس ولكن فى هذه الشركة الأخيرة انسحب التاجر الأب حسين زين الدين وأدخل بدلاً منه كشريك ابنه الثانى

الموصى عليه حمودة وذلك مع نجله أحمد الموجود بالفعل فى الشركة السابقة، وكان نجله أحمد متصرفًا عن نفسه ووصيًا على أخيه حمودة.

وهنا تأتى أهمية الإشارة إلى مشاركة الأبناء للآباء فى العمل التجارى[١٤]، حيث تبين لنا الوثائق شدة حرص الأب التاجر على تلقين ابنه أسرار مهنته لينقلها بدوره إلى أحفاده وذريته، وكان لذلك أهميته فى العائلات التى كانت تحترف مهنة واحدة كما أنها محاولة تدريب الشباب على امتلاك زمام الأمور فى مجال العمل التجارى فى صورة مشاركة رسمية وخاصة أن الشركة كانت تدخل ضمن تركة التاجر المتوفى لينال الورثة نصيبهم فيها، ومن خلال تلك المشاركة والتعاون بين الأب وابنه يمكن للابن أن يتابع نشاط تجارة أبيه بعد وفاته، ويمكن تعليل انسحاب التاجر الأب – حسين زين الدين – من ميدان المشاركة التجارية لأسباب عديدة لعل منها كبر السن أو لظروف صحية، أو لإعطاء الفرصة للابن – أحمد – بالاعتماد على نفسه وتحمل مسئولية العمل التجارى بمفرده وأيضًا مسئولية أخيه الموصى عليه حمودة.

كما كان للشريكين حسين زين الدين وسليمان بن داود شركة أخرى مع شريك ثالث من مدينة الإسكندرية أيضًا وهو التاجر محمد حسين الشهير بنبل السكندرى وذلك يوم ١٠ من ربيع الآخر ١١٥٤هـ استمرت لمدة عامين انتهت فى ١٦ ربيع الأول ١١٥٦هـ[١٥] ، وفيه استثمر الشركاء الثلاثة أموالهم فى شركة جديدة بمبلغ رأس مال ٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة كانت فيه حصة الشريكين معًا النصف والشريك الثالث النصف الآخر.

وفيما يلى جدول يبين حصة التاجر حسين زين الدين من مبلغ رأس مال الشركات التى عقدها مع شركائه من تجار العطريات بمحكمة الزاهد فى الفترة من غرة رجب ١١٣٩هـ إلى ١٤من رجب ١١٥٧هـ.

م	التاريخ الهجرى / بيانات الوثيقة	المبلغ الكلى رأس مال الشركة	حصة التاجر حسين زين الدين من رأس مال الشركة	عدد الشركاء
١	غرة رجب ١١٣٩هـ زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧	٣٠٣,٠٠٠ نصف فضة	١٥١,٥٠٠ نصف فضة	شريكان
٢	غرة رجب ١١٣٩هـ زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧	٥٧١ دينار ذهب ٧٣ نصف فضة	١٤٢,٧٥ دينار ذهب* ١٨,٢٥ نصف فضة	ثلاثة
٣	غرة ذى الحجة ١١٣٩هـ زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٥٢٦ ص ٢٨٧	١٣٢,٧٨٠ نصف فضة	٣٩,٣٥٠** نصف فضة	ثلاثة
٤	١٢ من ذى القعدة ١١٤١هـ زاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١	٤٠٠,٠٠٠ نصف فضة	٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة	شريكان
٥	١٥ من جمادى الآخرة ١١٤٥هـ زاهد سجل ٦٩٢ رقم ١٨٩ ص ٩٣	٥٧٨,٠٦٣ نصف فضة	٢٨٩,٠٣١ ونصف نصف فضة	شريكان
٦	١٦ من ربيع الأول ١١٥٦هـ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤	٧٥٠,٠٠٠ نصف فضة	٢٥٠,٠٠٠ نصف فضة	ثلاثة
٧	١٦ من ربيع الأول ١١٥٦هـ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤	٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة	٥٠,٠٠٠*** نصف فضة	ثلاثة
٨	١٤ من رجب ١١٥٧هـ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ٤٧٠ ص ١٥٥	١٠٠٠,٠٠٠ نصف فضة	٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة	خمسة

* حصة التاجر نصف مبلغ (٢٨٥,٥ دينار و ٣٦,٥ نصف فضة) كما ورد بالوثيقة.

** حصة التاجر نصف مبلغ (٤٢,١٠٠ + ٣٦,٦٠٠ نصف فضة) كما ورد بالوثيقة.

*** حصة التاجر نصف مبلغ (١٠٠,٠٠٠ نصف فضة) كما ورد بالوثيقة.

من خلال الجدول السابق نجد أن التاجر حسين زين الدين قد عقد فى العام الواحد بل وفى اليوم الواحد أكثر من شركة مع أطراف مختلفة.

ففى عام ١١٣٩هـ أبرم التاجر حسين عدة شركات منهم شركتان مؤرختان فى غرة رجب إحداهما حصته فيها مبلغ ١٥١,٥٠٠ نصف فضة من رأس مال قدره ٣٠٣,٠٠٠ نصف فضة، والثانية حصته فيها مبلغ ١٤٢,٧٥ دينار و١٨,٢٥ نصف فضة من رأس مال قدره ٥٧١ دينارًا و ٧٣ نصف فضة، كما عقد التاجر حسين شركة فى نفس العام مؤرخة فى غرة ذى الحجة حصته فيها مبلغ ٣٩,٣٥٠ نصف فضة من رأس مال قدرة ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة. كما وجد فى سجلات محكمة الزاهد – بموجب عقد فسخ شركة بتاريخ ١٠ من جمادى الآخرة ١١٤٥هـ – أن التاجر حسين قد عقد أيضًا شركة مع شريكين فى غرة ذى الحجة عام ١١٣٩هـ رأس مالها قدرة ٧٨,٨٠٠ نصف فضة، ولكن لم يحدد فيها حصة كل شريك.

كما عقد التاجر حسين فى ١٦ من ربيع الأول ١١٥٦هـ شركتين إحداهما حصته فيها مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ نصف فضة من رأس مال قدره ٧٥٠,٠٠٠ نصف فضة، والثانية حصته فيها مبلغ ٥٠,٠٠٠ نصف فضة من رأس مال قدره ٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة.

يمكن أن نستخلص من خلال حصة التاجر حسين زين الدين فى معاملاته التجارية أن التاجر فى العصر العثمانى كان يلجأ إلى توزيع أمواله فى عدة شركات مع أطراف مختلفة باعتبارها إحدى الطرق لاستثمار الأموال فى عدة جهات مختلفة داخل مصر وخارجها، مما يخفف من وقع الخسارة الناجمة من تعرض تجارته لمخاطر السفر برًا وبحرًا. وتوزيع تبعة المخاطر على أكبر عدد من الشركاء وعن مقدار الحصة التى شارك بها التاجر حسين زين الدين فى عقود شركاته مع شركائه فهى تختلف من كل

شركة عن الأخرى، ويمكن أن يرجع ذلك الاختلاف إلى عدة أسباب:

١- عدد الشركاء المشاركين معًا فى كل شركة.

٢- التقدير المناسب من قبل التجار لنوع التجارة والسلع المتفق عليها بين الشركاء والتى من خلالها يقوم عليها نشاط الشركة.

٣- الإمكانية المالية لكل تاجر من الشركاء، وحرص التاجر على توزيع أمواله بين أكثر من شركة وعدم المجازفة بالمشاركة بحصص مالية كبيرة فى الشركة الواحدة.

ثانيًا- الدراسة الدبلوماتية (النقد الداخلى)

افتتاحية الوثائق

وردت افتتاحية وثائق الدراسة بعبارة توضح الإشارة إلى اسم قاضى المحكمة الحنفى وتصرف الشركاء بين يديه للحكم بصحة التصرف[١٦] وذلك فى عبارة:

"لدى مولانا الحاكم الشرعى الحنفى"[١٧] أو "لدى الحاكم الحنفى"[١٨].

وعادة ما يدون كاتب المحكمة تلك العبارة فى السجل مع بداية نص الوثيقة أو فى سطر مستقل ويلحق معها عبارة دعائية للقاضى "دام[١٩] – زاد فضلة آمين"[٢٠]. ويعتبر القاضى الحنفى فى محاكم مصر العثمانية نائبًا عن قاضى العسكر، والذى يعتبر قاضى قضاة محكمة الباب العالى القادم من استانبول الحنفى المذهب، والذى كان له نواب على المذاهب الأربعة فى محكمة الباب العالى وغيرها من المحاكم العثمانية[٢١].

الحاضرون مجلس العقد

بعد افتتاحية الوثائق وردت أسماء الحاضرين مجلس العقد بعد كلمة "بحضرة" أو "بحضرة كل من" وقد تراوح عددهم فى وثائق الدراسة إلى سبعة أسماء[٢٢] وقد جاءت عبارات الدعاء لهم كما يلى:

".. دام كمالهم واطلاعهم على ما يـأتى شـرحه فيـه"[٢٣]... أعـزهم الله تعـالى آمين.."[٢٤]

وبعض وثائق الدراسة[٢٥] لم يرد بها أسماء الحاضرين مجلس العقد، ويمكن تعليل ذلك أن وثائق الدراسة والمدونة فى سجلات المحاكم الشرعية هى نسخ مدونة من الأصل الموجود لدى الشركاء المتعاقدين والذى يحتوى على أسماء الحاضرين المجلس بين يدى قاضى المحكمة التى لجأ إليها الشركاء ولم يدون كاتب المحكمة أسماءهم فى النسخة المدونة بسجلات المحكمة باعتبار ذلك وسيلة لاختصار جزء من نص الوثيقة وعدم كتابتهم لا تؤثر على صحة أجزاء العقد.

علاقة الحاضرين مجلس العقد بالشركاء

بدراسة ألقاب وأسماء ووظائف الحاضرين مجلس العقد نجد أن منهم العلماء من أهل الإفادة والتدريس، ويتضح ذاك من حضور كل من الـشيخ عبـد الله محمـد الجداوى المالكى بالجامع الأزهر[٢٦]، وأحمد المالكى من الإسكندرية لأن أحد الشركاء من تجار مدينة الإسكندرية، ومن حضور أبناء الشيوخ كل من ناظر الـدين وبـدر الدين أولاد الشيخ أحمد الغنامى العمرى شيخ سجادة السادة الغنامية[٢٧]. ومـن حضور أصحاب المناصب الإدارية كل من أحمد داود الصباغ الملتزم بمصبغة الحريـر السلطانى[٢٨]، وأحمد قمحة رايس الدشيشة الكبرى لأن أحد الشركاء قاضى ويعمل كاتب الدشايش[٢٩].

ومن حاضرى مجلس العقد ذو علاقة مباشرة بالشركاء أبناء التجـار يتـضح ذلك من حضور التاجر الخواجا أحمد ابن تاجر العطريات حسين زين الدين[٣٠] ومن الحاضرين وتربطهم علاقة عمل بالشركاء شيوخ التجار والطوائف منـهم الخواجـا قاسم القونى شيخ التجار بسوق الغورية لأن أحد الشركاء من أعيان تجار الأقمـشة بالغورية[٣١]. ومن شيوخ طائفة البصمجية الحاضرين المجلـس الـسيد ناصـر لأن

الشركاء من البصمجية واشتركوا فى صناعة البصمة[٣٢]. ومن شيوخ طائفة السيرجانية أمين إبراهيم مصطفى البوشى لأن الشركاء سيرجانية اشتركوا فى إدارة سيرجة[٣٣]، ومن القبانية محمد زين العابدين البهنساوى بوكالة الخرنوب ببولاق لأن أحد الشركاء من هذه الوكالة[٣٤]، وأحيانًا يكون من الحاضرين بعض أهالى المكان الذى ينتمى إليه الشركاء كثغر رشيد[٣٥]. ومن بلاد المغرب حضور التاجر المغربى محمد أبو عزة المراكشى لأن أحد الشركاء من التجار المغاربة فى تجارة الأقمشة بسوق الجملون بالغورية[٣٦]. بالإضافة إلى ذلك نجد حضور بعض أهل الذمة وبالتحديد فى المجالس التى يكون فيها الشركاء من أهل الذمة[٣٧].

وبالإضافة إلى أسماء الحاضرين مجلس العقد والتى ترد دائمًا بعد افتتاحية الوثائق، فقد ورد فى بعض وثائق الدراسة أسماء لبعض الحاضرين المجلس فى نهاية الوثيقة تفيد بإقرارهم واطلاعهم وتصديقهم على ما تم بين الشركاء لدى الحاكم الشرعى وكثيرًا ما كان هؤلاء الحضور من المحيط العائلى للشركاء وخاصة من الأبناء سواء الذكور والإناث.

ويتضح ذلك من خلال النصوص التالية:

" بحضور الشاب يوسف الخالى العزارين الابن بن الاستا الحاج أحمد العقاد وإطلاعه على ذلك وتصديقه على الإطلاع والتصديق الشرعيين"[٣٨].

"بحضور ولد الحاج... هو ... وشقيقته هما الحرمه مدللة والحرمة ستيتة المراتان واطلاعهما على ذلك وتصديقهم على ما نص وشرح باعالية واعترافهما بعدم ابتداء الدافع والمطعن فيه وذلك بعد ثبوت معرفة الحرمه مدللة والحرمة ستيتة لدى مولانا الحاكم ... الاطلاع والتصديق والاعتراف الشرعيات"[٣٩].

صيغة انعقاد عقد الشركة

هى ألفاظ انعقاد التصرف التى يبنى عليها قيام العقد، ومن الضرورى أن تكون محددة ومعبرة ودالة على المعنى تمام الدلالة، كما أنها تحوى صورته من الإيجاب والقبول لأنهما ركنا العقد لا يوجد إلا بهما. ويتم الإيجاب والقبول بكل لفظ يدل على المشاركة أو يفيد معناها. حيث تنعقد بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل، ولا يشترط فى ذلك لفظ معين بل ما يفيد معناها[٤٠] وقد وردت صيغ التصرف بلفظ الماضى. ومن صيغ انعقاد عقد الشركة الواردة فى وثائق الدراسة "تصادق فلان مع فلان تصادقًا (أو) تعاقد فلان مع فلان تعاقدًا (أو) أشهد فلان وفلان على.... على سبيل الشركة الشرعية".

وكما ورد فى النصوص التالية:

"تصادق ... مع ... تصادقًا شرعيًا ...على أن الذى بينهما سوية على سبيل الشركة الشرعية وأحكامها"[٤١].

"تصادق ... مع كل من ... و ... تصادقًا شرعيًا ... على أن الذى بينهم على سبيل الشركة الشرعية وأحكامها جميع"[٤٢] وأحيانًا يرد بدل كلمة "جميع" عبارة "بحكم التفاصيل الآتى بيانه فيه"[٤٣].

"تعاقد ... مع ... تعاقدًا صحيحًا شرعيًا ... على أن الذى بينهما على سبيل الشركة وأحكامها الشرعية"[٤٤].

"اشهد على كل من ... و ... شهودة الاشهاد الشرعى ... على أن الذى بينهما على سبيل الشركة الشرعية وأحكامها بالسوية بينهم"[٤٥].

المتصرف القانونى.. الشركاء وعلاقتهم ببعض

المتصرف القانونى فى وثائق الدراسة هم شركاء العقد ولا بد من اتحادهم فى مجلس العقد باعتبارهم الإيجاب والقبول. وقد تراوح عددهم من شريكين إلى خمسة

شركاء وجمعتهم علاقات متنوعة كأن يكونوا شركاء لمدة طويلة أو أشقاء أو أصحاب علاقات اجتماعية عامة مثل: علاقات المصاهرة أو شراكة الأبناء لآبائهم أو مشاركة فئات من غير ذوى الاختصاص التجارى بالإضافة إلى مشاركة تجار عرب من الشام والمغرب العربى، وقد تكون الشراكة بين تجار مسلمين وبعضهم البعض، أو بين تجار من أهل الذمة وبعضهم البعض، أو بين تجار مسلمين ونظرائهم من أهل الذمة. وتكشف وثائق الدراسة عن طبيعة تلك العلاقات على النحو التالى:

- شركاء لمدة طويلة

فقد تشارك تاجر العطريات حسين زين الدين من أعيان التجار بخط سوق الفحامين مع شريكه سليمان بن داود الشهير بعبد الباقى وتلازم التاجران كشريكين لمدة طويلة استمرت عشرين عامًا فى تجارة العطريات – وكما أوضحنا من قبل – كشريكين منفردين فى العقد أو مع شركاء آخرين.

- الأشقاء

تتبين هذه العلاقة فى مشاركة أخوين فى صناعة تجارية حيث تشارك السيرجانية كل من محمد إسماعيل وأخيه مصطفى مع شريك ثالث فى عمل سيرجه وبيعها(٤٦).

- علاقة اجتماعية (مصاهرة)

فقد ورد فى الوثائق مشاركة لشريكين فى عمل تجارى وتجمعهما علاقة مصاهرة حيث تشارك خليل بن عبد الله العرقسوسى مع صهره يحيى بن أحمد العرقسوسى فى بيع خروب وعرقسوس وزبيب(٤٧).

- شراكة الأبناء لآبائهم

فقد حرص الأب التاجر على شراكة ابنه فى العمل التجارى لتعليمه أسرار مهنته لينقلها بدوره إلى أحفاده وذريته ويتضح ذلك فى دور تاجر العطريات حسين

زين الدين فى العمل التجارى كوالده حيث تعلم أسرار المهنة من أبيه التاجر زين الدين فى تجارة العطريات إلى أن قام التاجر حسين بنفسه –كأب أيضًا– بدوره على شراكة ابنه الخواجا أحمد فى مجموعة من العقود والتى أبرمها الأب التاجر مع شركائه من أعيان التجار، ومثال آخر: التاجر على بن السيد الشريف على السكندرى والذى حرص أيضًا على شراكة ابنه فى تجارة العطريات(٤٨).

ونشير هنا إلى أنه لم يقتصر الآباء على شراكة أبنائهم الذكور فقط، وإنما سمحوا بشراكة أبنائهم الإناث أيضًا. وهذا ما نجده من أحد التجار الأقباط النصارى والذين تخصصوا فى الأنشطة الحرفية وخاصة أعمال الخشب فى مشاركة ابنته الذمية حنونة بموجب توكيل منها(٤٩). ويرجح أن يكون سبب شراكة الأب التاجر لابنته هو من أجل استثمار أموالها الخاصة فى تجارة الأخشاب لتحقيق الربح والزيادة فى أموالها بعد موافقتها وتوكيلها لأبيها فى إدارة تلك التجارة.

- مشاركة فئات من المجتمع غير ذوى الاختصاص التجارى

لم يقتصر عقد الصفقات التجارية على فئة التجار فقط، وإنما نجد فئات أخرى من المجتمع لم يكن عملها الأساسى التجارة تشاركت مع فئة التجار مثل الشيوخ ورجال القضاء والإدارة والعسكر. ويتضح ذلك من خلال مشاركة أحد القضاة القاضى مصطفى بن منصور كاتب الدشايش وأخيه لوالدته الشيخ محمد أحد تجار الحدادة بوكالة الخرنوب وهو التاجر عمر بن سعد(٥٠). ونجد أيضًا مشاركة أبناء مشايخ الأزهر مثل التاجر أحمد إبراهيم الشويخى والذى ينتمى إلى عائلة الشويخ الشهيرة – والتى ضمت عددًا من المشايخ – وعمله كتاجر فى القماش بجانب تجارته فى البن(٥١). ومشاركة أحد رجال الحامية العثمانية من طائفة عزبان فى تجارة القماش(٥٢).

ويمكن تعليل ظاهرة وجود فئات من المجتمع العثمانى المصرى خلال ق ١٨م تمارس العمل التجارى لعله يكون نتيجة لتناقص الرواتب فى الدولة العثمانية بسبب

خفض قيمة العملة مثل ما حدث بالفعل فى بداية ق ١٧م؛ مما دفع العديد من أصحاب المناصب إلى البحث عن عمل إضافى لتلبية احتياجاتهم المعيشية فاعتادت فئات من المجتمع على ذلك خلال ق ١٨م. أو للرغبة فى تحقيق ثروات كبيرة من خلال استثمار الأموال فى عقد صفقات تجارية مع فئة التجارة وتحقيق أرباح مالية طائلة بجانب الراتب الأصلى من العمل الأساسى(٥٣).

- مشاركة التجار غير المصريين

لم يقتصر عقد الصفقات الجارية على فئة التجار المصريين فيما بينهم بل نجد أيضًا مشاركة التجار المصريين مع نظرائهم من التجار العرب من البلاد المجاورة كالشام وبلاد المغرب. فقد كان نتيجة للارتباط التجارى الوثيق بين مصر والشام ونزوح بعض الأسر الشامية إلى مصر فى مطلع العصر العثمانى لممارسة التجارة مما ساعد ذلك فى زيادة حجم النشاط التجارى بين مصر والشام وجلب البضائع الشامية وبيعها فى أسواق مصر(٥٤) فمن بلاد الشام بدمشق نجد مشاركة تاجر العطريات الشيخ عبيد الشهير بخشبة بن عبد الله بن حجازى(٥٥).

كما شهد العصر العثمانى نزوح العديد من التجار المغاربة إلى مصر نتيجة لغزوات الإسبان والبرتغال للموانى المغربية أواخر ق١٥م وخلال ق١٦م وتدهور الأوضاع الاقتصادية فى بلاد المغرب بالإضافة إلى مرور موكب الحج المغربى بالقاهرة ودوره فى تنشيط التجارة والسماح بدخول بضائع الحجاج معفاة من الرسوم، فكان التجار المغاربة المقيمون فى مصر بمثابة أداة وصل تجارى بين القاهرة والمدن المغربية(٥٦). فمن بلاد المغرب الأقصى نجد مشاركة التاجر عبد الخالق بين عبد القادر البراق الفاسى فى تجارة القماش والطرابيش الواردة من شمال أفريقيا بحى الغورية بالقاهرة(٥٧).

وهنا يتضح لنا مدى حرص التجار القادمين من أى مكان من الإمبراطورية

العثمانية إلى مصر على تسجيل معاملاتهم التجارية مع التجار المصريين داخل محاكم القاهرة الشرعية والتى يعترف بها فى جميع أنحاء الولايات العثمانية، بالإضافة إلى أن عملية تسجيل عقود الصفقات التجارية لدى المحاكم هى بمثابة ضمان لحقوق التجار المصريين والعرب والتى منها ضمان حقوق ورثة التاجر إذا وافته المنية خارج البلاد(٥٨).

- مشاركة المسلم مع الذمى

بناء على تقسيم الفقهاء لعقد شركة الأموال إلى مفاوضة وعنان، ففى شركة المفاوضة اختلف الأحناف فى شركة المسلم والذمى فأجازها أبو يوسف وذهب إلى عدم ضرورة التساوى فى ديانة الشركاء، ولم يجزها أبو حنيفة وذهب إلى ضرورة التساوى، أما فى شركة العنان فقد أجازوا شركة المسلم والذمى(٥٩).

وتعطى لنا وثائق الدراسة صورة عن مشاركة التاجر المسلم مع نظيره التاجر الذمى فى المعاملات التجارية من خلال عقود شراكة التاجر أحمد بن حسن البهنساوى بوكالة الخرنوب ببولاق مع الذمى سيدهم ولد عطية النصرانى اليعقوبى حيث عقد الشريكان ثلاث شركات فى تجارة الأخشاب بمحكمة الزاهد فى الفترة من ١١٣٩هـ إلى ١١٤٣هـ. فعقدا شركة فى غرة جمادى الآخرة ١١٣٩هـ استمرت لمدة عامين انتهت فى ١٤ صفر ١١٤١هـ وفيه عقد الشريكان مرة أخرى شركة جديدة برأس مال ٢٠٠٠ ديناراً ذهبًا زنجرليا وفيها تشاركت الابنة حنونة بنت الذمى مع الشريكين بموجب عقد توكيل لأبيها. واستمر الشركاء الثلاثة المسلم والذمى وابنته فى هذه الشركة لمدة عامين انتهت فى ٢٢ ربيع الأول ١١٥٣هـ وفيه أعاد الشريكان فقط المسلم والذمى دون الابنة – حنونة – تدوير شركتهما بعقد جديد مرة أخرى برأس مال ١٠٠٠ دينار ذهبًا زنجرليا(٦٠).

تلك المشاركة بين المسلم والذمى تعطى لنا دلالة على الثقة المتبادلة بين

الشريكين، ومهارة التاجر الذمى وخاصة فى تجارة الأخشاب والتى اشتهر بها، والتى جعلت التاجر المسلم يحرص على استثمار وتدوير أمواله مرة أخرى بعقد شركة جديدة مع شريكه الذمى وأيضًا الثقة التى تمتع بها الذمى لدى المسلم وأوضحتها وثائق الدراسة فى جعل مبلغ رأس مال الشركة بتمامة وكمالة تحت يد الشريك الذمى للقيام بمهام الشركة التجارية.

كما أشارت وثائق الدراسة إلى المعاملات التجارية التى كانت سائدة بين تجار العطريات المسلمين والتاجر شحاذة اليهودى المشروط فى أكثر من عقد شركة فى الفترة من غرة رجب ١١٣٩هـ إلى ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥هـ(٦١). كل هذا يبين مدى انصهار وتفاعل أهل الذمة سواء من النصارى أو اليهود داخل عناصر المجتمع المصرى الذى لم يكن يعرف مظاهر التفرقة الدينية وخاصة فى الأسواق والمعاملات التجارية(٦٢).

- مشاركة الذمى مع الذمى

وجود عقود شركات بين أهل الذمة لدى سجلات محاكم مصر العثمانية يعطى لنا صورة عن مدى حرص أقباط مصر على تسجيل معاملاتهم التجارية فيما بينهم داخل المحاكم الشرعية. وذلك للاستفادة من المزايا التى وفرتها كل من المحاكم وعقود الشركات لفئة التجار والتى لم تقتصر على المسلم فقط بل والذمى أيضًا ويتضح ذلك فى وثائق الدراسة من خلال عقد شراكه الذمى بوحنا منصور النصرانى اليعقوبى المتسبب فى بيع الخشب مع شريكه متياس عبده الشطنوفى فى تجارة الأخشاب وحرص الشريكان على تسجيل شركتهما فى عقد رسمى لدى القاضى الحنفى بمحكمة الزاهد الشرعية فى ١٢ من ربيع الأول ١١٥٠هـ(٦٣).

أهلية المتصرفين

لا بد أن يتوافر للمتصرفين الشركاء الأهلية والرضا والسلامة من العيوب

كالإكراه والإجبار[٦٤] وقد ورد فى وثائق الدراسة عبارات تؤكد أهلية المتصرفين فى النص التالي:

"وهما باكمل الأوصاف المعتبرة شرعًا من غير إكراه عليهما فى ذلك ولا إجبار وجواز الاشهاد عليها شرعًا"[٦٥].

الوكالة والوصاية بين شركاء العقد

وأوضحت لنا بعض وثائق الدراسة فى حالة غياب أحد الشركاء عن مجلس العقد والذى يكون فيه الشركاء أكثر من شريكين عادة ما يوكل هذا الشريك الغائب وكيلا عنه ابنه أو أحد شركائة فى العقد وذلك بموجب توكيل رسمى يقدمه الوكيل إلى القاضى أثناء انعقاد المجلس، ويعتبر الموكل متصرفًا عن نفسه بالإضافة إلى أنه وكيل عن غيره من الشركاء أو وكيل عن أحد من أولاده الذكور أو الإناث الشركاء فى العقد.

وبالإضافة إلى الوكالة نجد أيضًا الوصاية من قبل أحد الشركاء على غيره من شركاء العقد وكما ورد فى إحدى وثائق الدراسة بأن أحد الشركاء متصرف عن نفسه ووصى على أخيه من شركاء العقد وذلك بطريق وصايته من والده بموجب مستند وصايته الشرعية على أخيه مع تحديد تاريخ المستند وجهة إصداره وهى محكمة القسمة العسكرية والتى كان من اختصاصها الكتابة على الوصى[٦٦].

وتتضح صيغ الوكالة والوصاية بين شركاء العقد من واقع النصوص التالية:

"تصادق ... مع ... عن نفسه وبوكالته الشرعية عن ابنته ... الثابت توكيله منها ... لدى مولانا الحاكم بما هو نهج الثبوت الشرعى"[٦٧].

"تصادق ... عن نفسه وبطريق وكالته ... عن نجله ... مع كل من ... و ... عن نفسه وبطريق وصايته المختارة من قبل والده ...على أخيه هو ... المعين وصايته عليه الحجة الشرعية من محكمة القسمة العسكرية بمصر الموافقة لتاريخه أدناه"[٦٨].

الغرض من إنشاء الشركة

السبب من إنشاء الشركة هو الغرض الذى قامت من أجله، والقاعدة التى قررها الفقهاء أن كل ما أجازه المشرع جازت به الشركة والعكس صحيح. وعادة ما يكون السبب – وكما ورد فى وثائق الدراسة – تجارة أو بيع أو مضاربة أو إدارة صنعة مشروعة"[٦٩].

وكما ورد فى النصوص التالية:

"ليتجران ... ويرسلان ذلك فى البر والبحر ويضاربان فى ذلك مع شركايهم ويشتريان بذلك أنواع ... "[٧٠].

"ليتجروا فى ذلك فى شراء ...ما هو منضد ومرج لرأس مال الشركة"[٧١].

"فى إدارة السيرجة"[٧٢].

رأس مال الشركة

هو ما اتفق الفقهاء على تسميته بمحل الشركة، وهو بيان ما تنعقد عليه الشركة ويقصد به ما تم الاشتراك عليه، لذا ينبغى أن يكون مشروعًا موجودًا معينًا، ومحل الشركة الوارد فى وثائق الدراسة هو الأموال، وقد أجمع الفقهاء على أن يكون بالأثمان المطلقة كالنقدين من الذهب والفضة، ويجوز أن يكون من النقود الأخرى المتداولة. وأن يتحد النقدان فى الصرف والوزن والجودة والرداءة وكذلك فى اتفاق قيمتها، وأن تكون الأموال حاضرة حتى يمكن استعمالها فى عمل ونشاط الشركة، أما الديون التى فى الذمة فلا يجوز أن تكون رأس مال الشركة أو جزءًا منها[٧٣].

وقد ورد فى وثائق الدراسة صيغ تحدد جملة مبلغ رأس مال الشركة تحديدًا دقيقًا بالعملة المتداولة حينذاك سواء كانت دنانير ذهبية من الذهب الزنجرلى السلطانى[٧٤]، أو الفندقلى[٧٥] أو الزر محبوب السلطانى[٧٦]. أو كانت ريالات فضية من الفضة الانصاف العددية الديوانية[٧٧] أو الريال الحجر الابى مشط أو الحجر

بطاقه[٧٨]. وعادة ما ترد صيغة المبلغ بعد عبارة "مبلغًا قدره" وأحيانًا بعد كلمة "جميع" ولمزيد من الدقة ولضبط جملة مبلغ رأس مال الشركة يذكر مقدار قيمة نصف جملة المبلغ، ثم تحدد نسبة حصة كل شريك مقدرة بالقيمة النقدية من رأس المال، وأحيانًا تذكر القيمة النقدية لحصة كل شريك دون ذكر النسبة وخاصة فى حالة عدم تساوى حصص الشركاء، ويتضح ذلك من النصوص التالية:

"مبلغًا قدره من الفضة الأنصاف العددية الديوانية معاملة تاريخه بمصر المحمية ... فضة نصفها حفظا لأصلها وضبطا لجملتها ...فضة القدر الواقع عليه عقده الشركة بينهما لكل منهما الشطر من ذلك لا مزيد لاحدهما على الآخر"[٧٩].

"مبلغًا وقدره من الدنانير الذهب الزنجرلى ... نصف ذلك حفظا لأصله وبيانًا لجملته ...وذلك على ما يبين فيه ما هو للقاضى ... دينار من ذلك وما هو لاخيه ... دينار باقى ذلك"[٨٠].

- ما يعادل النقود الفضية بالذهبية:

قد ورد فى بعض وثائق الدراسة وبعد ذكر المبلغ الكلى لرأس مال الشركة من أنصاف الفضة الديوانية ما يعادله من الدنانير الذهب الزنجرلى.

ومن الأمثلة على ذلك:

مبلغ الأنصاف الفضة	ما يعادله من الدنانير الذهبية	معاملة تاريخه بالسنة الهجرية
٤٠٠,٠٠٠	٣٧٣٨ دينار زنجرلى و ٣٤ نصف فضة.	١١٤١هـ
٥٧٨,٠٦٣	٥٤٠٢ دينار زنجرلى و ٤٩ نصف فضة.	١١٤٥هـ

يتضح من ذلك أن الدينار الزنجرلى يعادله من الأنصاف العددية | (١٠٧) نصف فضة ديوانى.

وكما ورد فى النص التالي:

"مبلغًا وقدره من الفضة الأنصاف العددية ... معاملة تاريخه بمصر المحمية ...نصفها يعدلها من الذهب الزنجرلى ...القدر الواقع عليه عقدة الشركة"[٨١].

● حالات من واقع وثائق الدراسة عن مبالغ إضافية وتوضيحات متعلقة برأس مال الشركة

بجانب تحديد مبلغ رأس مال الشركة أحيانًا ما يرد بالوثيقة ما هو خاص بإضافات أو توضيحات متعلقة برأس المال، وفى هذا عدة حالات، وكما وردت فى بعض وثائق الدراسة منها ما هو خاص بتحديد مبالغ مضافة إلى رأس المال من قبل الشركاء والتى أطلق عليها فى عقد الشركة "مبلغ الطول"، ومنها عدم تحديد قيمة مبلغ حصة أحد الشركاء من رأس المال لعدم مشاركته بقيمة نقدية، أو أن جزءًا من حصة أحد الشركاء مدفوع فى ثمن أدوات موضوعة بالمكان الخاص بنشاط الشركة مع تحديد قيمته النقدية، ومنها أيضًا ما ورد فيه توضيح لمصدر حصة رأس مال أحد الشركاء بأنها مكونة من رأس مال شركة سابقة مضافًا إليه الربح.

وفيما يلى شرح تفصيلى لكل حالة من ذلك من واقع وثائق الدراسة:

الحالة الأولى– مبالغ مضافة لرأس مال الشركة

فقد عقدت شركة بين ثلاثة شركاء برأس مال قيمته ٨٤,٢٠٠ نصف فضة ديوانى مضافًا إليه مبلغ الطول من قبل الشركاء فأصبح رأس مال الشركة مضافًا إليه مبلغ الطول بقيمة ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة وللتوضيح الجدول التالى:

رأس مال الشركة	عدد الشركاء	حصة كل شريك + مبلغ الطول
٨٤,٢٠٠ نصف فضة مضافًا إليه مبلغ الطول ٤٨,٥٨٠ نصف فضة	١– الأول ٢– الثانى حصتهما	٤٢,١٠٠ + ٣٦,٦٠٠
	٣– الثالث	٤٢,١٠٠ + ١١,٩٨٠
الإجمالى ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة	الإجمالى	٨٤,٢٠٠ + ٤٨,٥٨٠ = ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة

وكما ورد فى النص التالى:

"مبلغ وقدره من الفضة ...وللحاج ... و ... طول خارج عن ذلك فى الشركة مبلغ قدره ... وللشيخ ... خاصة نفسه خارج عن ذلك ... نصف فضة ... وقدر جملة رأس مال الشركة ومبلغ الطول الخاص بالحاج ... وشريكه ... والذى خاص بالشيخ ... نصفًا فضة بغير زايد"(٨٢).

الحالة الثانية– عدم وجود حصة نقدية لأحد الشركاء من رأس مال الشركة

شركة منعقدة بين ثلاثة شركاء ورأس مالها مساهم به شريكين فقط دون الشريك الثالث الذى ليس له حصة من رأس مال الشركة. وبالاطلاع على تفاصيل الوثيقة نجد أن الشريكين صاحبى رأس المال هما من أرباب الأقلام وشقيقان أيضًا قد تشاركا مع أحد تجار الحديد فى هذه الشركة القائم نشاطها على تجارة الحديد من بيع وشراء على أن يتولى هذا التاجر مهام إدارة الشركة ونظير عمله ونشاطه يكون له حصة الثلث من ربح الشركة وذلك بعد موافقة الشريكين صاحبى رأس المال(٨٣).

الحالة الثالثة– جزء من حصة أحد الشركاء هو من ثمن أدوات من رأس مال الشركة

شركة منعقدة بين ثلاثة شركاء برأس مال قيمته ٢٤,٠٠٠ نصف فضة ديوانى وبعد تحديد حصة كل شريك بمبلغ ٨٠٠٠ نصف فضة قد ورد بالوثيقة أن باقى حصة أحد الشركاء فى ثمن عدة لصناعة السيرج والموضوعة بالسيرجة محل نشاط الشركة، وقدرت هذه العدة بمبلغ قدرة ٢٩٢٠ نصف فضة. فيتضح من ذلك أنه حين انعقاد الشركة بين الشركاء الثلاثة تساوت حصصهم بمقدار ٨٠٠٠ نصف فضة فى رأس مال الشركة ولكن أحد الشركاء دفع حصته بمقدار ٥٠٨٠ نصف فضة. وباقى مبلغ حصته موضوع فى ثمن أدوات قدرت قيمتها بالوثيقة بمقدار ٢٩٢٠ نصف فضة(٨٤)

الحالة الرابعة– توضيح لمصدر حصة أحد الشركاء من رأس مال الشركة

شركة عقدت بين ثلاثة شركاء بمحكمة الزاهد فى تجارة الأخشاب بتاريخ ١٤ صفر ١١٤١هـ برأس مال قيمته ٢٠٠٠ دينار ذهب زنجرلى بين شريك مسلم وحصته ١٠٠٠ دينار وشريكين نصارى أب وابنته الأب حصته ٤٠٠ دينار وحصة ابنته ٦٠٠ دينار، وقد أشارت الوثيقة إلى أن حصة الابنة عبارة عن حصة رأس مالها فى شركة سابقة كانت مشاركة فيها بتاريخ ١٢ من جمادى الآخرة ١١٣٩هـ بمحكمة الباب العالى قدرت قيمة حصتها بمبلغ ٤٦٢ دينارًا مضافًا إليه ما تجمد لها من ربح مقدر بمبلغ ١٣٧ دينارًا و ٤٠ نصف فضة. يتضح من ذلك أن مقدار حصتها المقدر بـ ٦٠٠ دينار مكون من[٨٥]:

٤٦٢ دينارًا + ١٣٧ دينارًا و ٤٠ فضة = ٥٩٩ دينارًا و ٤٠ فضة = ٦٠٠ دينار تقريبًا

معدل مبالغ رؤوس الأموال الوارد ذكرها بوثائق الدراسة

عن معدل مبالغ رؤوس الأموال الوارد ذكرها فى وثائق الدراسة من الذهب والفضة من خلال أكبر وأقل مبلغ رأس مال بصفة عامة نجد ما يلى:

من الأموال الذهبية: أكبر مبلغ ورد ١٠٠٠ دينار زنجرلى مساهم بها شريكان فى تجارة الحديد[٨٦].

أقل مبلغ ورد ٥٠ دينار محبوب مساهم بها شريكين فى صناعة البصمة[٨٧].

من الأموال الفضية: أكبر مبلغ ورد ١٠٠٠,٠٠٠ نصف فضة ديوانى مساهم بها خمسة شركاء فى تجارة العطريات[٨٨].

أقل مبلغ ورد ٢٠٠ نصف فضة ديوانى مساهم بها شريكان فى تجارة القماش[٨٩]

والجدير بالذكر أن رأس المال المستثمر فى عقود الشركات يختلف تبعا لطبيعة النشاط القائم عليه الشركة وكيفية إدارته من قبل الشركاء وعددهم. يضاف لذلك

أيضًا حجم المنافسة فى السوق ونصيب الشركة القائمة من أسواق البيع المتاحة.

وفيما يلى جدول تفصيلى يبين المبلغ الكلى لرأس المال القائم عليه عقد الشركة فى كل نشاط من الأنشطة التجارية الواردة فى وثائق الدراسة، وعدد الشركاء وحصة كل شريك من رأس مال الشركة

تجارة العطريات

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	غرة رجب ١١٣٩	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧	٣٠٣,٠٠٠ فضة الانصاف العددية الديوانية	شريكان	حسين زين الدين بسوق خط الفحامين عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	النصف النصف	١٥١,٥٠٠ فضة ١٥١,٥٠٠ فضة	النصف النصف
٢	غرة رجب ١١٣٩	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧	٥٧١ دينارا ذهبا زنجرليا + ٧٣ نصف فضة	ثلاثة	بدر الدين حسن أحمد الراشدى الحموى بوكالة الحمزاوى حسين زين الدين بسوق الفحامين عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	النصف الربع الربع	٢٨٥,٥٠ +٣٦,٥ فضة ١٤٢,٧٥ دينار +١٨,٢٥ فضة ١٤٢,٧٥ دينار +١٨,٢٥ فضة	النصف الربع الربع
٣	غرة ذى الحجة ١١٣٩	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٥٢٦ ص ٢٨٧	٨٤,٢٠٠ فضة مضافا إليه مبالغ من قبل الشركاء (مبلغ طول) (٤٨,٥٨٠) = الإجمالى ١٣٢,٧٨٠ الأنصاف العددية الديوانية	ثلاثة	عبيد خشبة عبد الله حجازى بدمشق حسين زين الدين بسوق الفحامين عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	النصف الربع الربع	٤٢,١٠٠+(١١,٩٨٠) (مبلغ طول) ٢١,٥٠+(١٨,٣٠٠) (مبلغ طول) ٢١,٥٠+(١٨,٣٠٠)	النصف الربع الربع

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
							(مبلغ طول)	
٤	١٢ ذى القعدة ١١٤١	زاهد ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١	٤٠٠,٠٠٠ فضة الانصاف العددية الديوانية	شريكان	حسين زين الدين بخط الفحامين عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	النصف النصف	٢٠٠,٠٠ فضة ٢٠٠,٠٠ فضة	النصف النصف
٥	١٥ جمادى الأخرة ١١٤٥	زاهد سجل ٦٩٢ رقم ١٨٩ ص ٩٣	٥٨٧,٠٦٣ فضة الانصاف العددية الديوانية	شريكان	حسين زين الدين بخط الفحامين عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	النصف النصف	٢٨٩,٣١ ونصف/ فضة ٢٨٩,٣١ ونصف/فضة	النصف النصف
٦	١٦ ربيع أول ١١٥٦	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤	٧٥٠,٠٠٠ فضة الأنصاف العددية الديوانية	ثلاثة	سيد على بن على السكندرى الشهير بابو ثور حسين زين الدين بخان الشجاعى بخط البندقيين عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	الثلث الثلث الثلث	٢٥٠,٠٠٠ فضة ٢٥٠,٠٠٠ فضة ٢٥٠,٠٠٠ فضة	الثلث الثلث الثلث
٧	١٦ ربيع أول ١١٥٦	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤	٢٠٠,٠٠٠ فضة الأنصاف العددية الديوانية	ثلاثة	محمد حسين الشهير بنبل السكندرى بوكالة أحمد جوربجى حسين زين الدين بخان الشجاعى بخط البندقيين	النصف الربع	١٠٠,٠٠٠ فضة ٥٠,٠٠٠ فضة	النصف الربع

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
					عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد	الربع	٥٠,٠٠٠ فضة	الربع
٨	١٤ رجب ١١٥٧	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ٤٧٠ ص ١٥٥	١٠٠٠,٠٠٠ فضة الأنصاف العددية الديوانية	خمسة	السيد على بن على السكندرى	الخمس	٢٠٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					الشهير بابو ثور			
					(نجلة) محمود على السكندرى	الخمس	٢٠٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					حسين زين الدين بخان الشجاعى بخط البندقيين	الخمس	٢٠٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					(نجلة) أحمد حسين زين الدين	الخمس	٢٠٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					عبد الباقى داود بثغر رشيد	الخمس	٢٠٠,٠٠٠ فضة	الخمس
٩	١٥ ذى القعدة ١١٥٨	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ٧٨٤ ص ٢٦٧	٣٢ كيس مصرى عدة كل كيس ٢٥,٠٠٠ نصف فضة يعاد لها ٨٠٠,٠٠٠ نصف فضة ديوانى	خمسة	السيد على بن على السكندرى	الخمس	٦ كيس+١٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					الشهير بابو ثور	الخمس	٦ كيس+١٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					(نجلة) محمود على السكندرى	الخمس	٦ كيس+١٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					عبد الباقى داود بثغر رشيد	الخمس	٦ كيس+١٠,٠٠٠ فضة	الخمس
					أحمد حسين زين الدين (وأخيه) حمودة حسين زين الدين	الخمس	٦ كيس+١٠,٠٠٠ فضة	الخمس

تجارة القماش

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	١٥رجب ١١٤١	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥ مشط حجر	٩٠٠ ريال	ثلاثة	حسن عبد الله طايفة عزبان الشهير بالجوهرى عبد الخالق عبد القادر البراق الفاسى محمد سلامة الشهير بالبسطى	أربع أتساع تسعان ونصف تسعان ونصف	٤٠٠ ريال ٢٥٠ ريال ٢٥٠ ريال	ثلاثة أتساع
٢	غرة محرم ١١٦٥	صالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨ ديوانى	٢٠٠ فضة	شريكان	أحمد بن الشيخ إبراهيم الشويخى على بن حسين جراكسة الشهير بالشويخى بسوق الجملون	النصف النصف	١٠٠ فضة ١٠٠ فضة	النصف النصف

تجارة الحرير الخام

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	٢٦ ربيع آخر ١١٥٥	صالح سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣	٢٠٠ دينار ذهب فندقلى	شريكان	الشيخ زين الدين فتوح العقاد فى الرومى بن إبراهيم الاستا أحمد العقاد حسن الشواوى	النصف النصف	١٠٠ دينار ١٠٠ دينار	النصف النصف

صناعة البصمة

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	٦ محرم ١١٥٨	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ٦٤٤ ص ٢٠٢	٥٠ دينارًا ذهبًا زر محبوب	شريكان	مصطفى أحمد البصمجى الشهير بالكور إبراهيم محمد البكرى الشهير بالخشاب	النصف النصف	٢٥ دينار ٢٥ دينار	النصف النصف
٢	١٠ ربيع آخر ١١٧٥	زاهد سجل ٦٩٨ رقم ٣٦٢ ص ١١١	٢٠٠ ريال حجر أبى طافة	شريكان	عبد الرحمن عزام شيخ طايفة البصمجية بمصر بسيونى البصمجى بن سعد	النصف النصف	١٠٠ ريال ١٠٠ ريال	النصف النصف

صناعة السيرجة

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	٢ صفر ١١٤٢	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ١١٦٦ ص ٦٤٢	١٠٠,٥٠ ريال الحجر الابى مشط	شريكان	منصور محمد الخوانكى السيرجانى حسين محمد الشهير بكرشة الحايك	النصف النصف	٦٠,٢٥ ريال ٤٠,٢٥ ريال	النصف النصف
٢	٥ صفر ١١٤٣	زاهد سجل ٦٩١ رقم ٣١٩ ص ١٧٦	٢٠٠ دينار ذهب زنجرلى	ثلاثة	محمد إسماعيل السيرجانى مصطفى إسماعيل السيرجانى حسين محمد الشهير بكرشة الحايك	النصف الربع الربع	١٠٠ ريال ٥٠ ريال ٥٠ ريال	النصف الربع الربع

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
٣	١٣ صفر ١١٤٣	زاهد سجل ٦٩١ رقم ٣٢٠ ص ١١٧	٣١٠ دينار ذهب زنجرلى	أربعة	محمد مكى الشهير بالشماع السيرجانى بخط الشعرانى	الربع	٧٧,٥ ريال	الربع
					محمد إسماعيل	الربع	٧٧,٥ ريال	الربع
					سعودى محمد المزغونى	الربع	٧٧,٥ ريال	الربع
					منصور الخوانكى	الربع	٧٧,٥ ريال	الربع
٤	٨ شوال ١١٥٥	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٦ ص ٨	٢٤,٠٠٠ فضة الانصاف العددية الديوانية	ثلاثة	الشيخ زين الدين عبد الكريم عبد الرحمن الخوانكى	الثلث	٨٠٠٠ فضة	الثلث
					إبراهيم على الطورى	الثلث	٨٠٠٠ فضة	الثلث
					منصور محمد الشهيربالاخشوع السيرجانى	الثلث	٨٠٠٠ فضة	الثلث

تجارة بضائع فى صحبة ركب الحاج لعام ١١٥٢هـ

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	٢٤ شوال ١١٥٢	الصالح سجل ٣٥٠ رقم ٣٢٣ ص ١٧٧	٤٠,٠٠٠ فضة الانصاف العددية الديوانية	شريكان	الزينى عبد الوهاب محمد الفيومى	النصف	٢٠,٠٠٠ فضة	النصف
					الشيخ زين الدين مصطفى القبانى أحمد	النصف	٢٠,٠٠٠ فضة	النصف

تجارة الخشب

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	١٤ صفر ١١٤١	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٨٥٨ ص ٤٥٦	٢٠٠٠ دينارًا ذهبًا زنجرليًا	ثلاثة	أحمد حسين البهنساوى بوكالة الخرنوب ببولاق الذمى سيدهم عطية النصرانى اليعقوبى الخشاب (ابنته) الذمية حنونة	النصف الأول النصف الثانى	١٠٠٠ دينار ٤٠٠ دينار ٦٠٠ دينار	النصف الربع الربع
٢	٢٢ ربيع أول ١١٤٣	زاهد سجل ٦٩١ رقم ٣٢٧ ص ١٨١	١٠٠٠ دينارًا ذهبًا زنجرليًا	شريكان	أحمد حسن البهنساوى بوكالة الخرنوب ببولاق الذمى سيدهم عطية النصرانى اليعقوبى الخشاب	النصف النصف	٥٠٠ دينار ٥٠٠ دينار	النصف النصف
٣	١٢ ربيع أول ١١٥٠	زاهد سجل ٦٩٣ رقم ٧٧٨ ص ٣٦٤	٣٠٤ دينار ذهب فندقلى + ٢٥ نصف فضة	شريكان	الذمى يوحنا منصور اليعقوبى الطنانى المتسبب فى بيع الخشب الذمى متياس عبده الشطنوفى النصرانى اليعقوبى	٢٣٤ دينار + ٢٥ فضة ٧٠ دينار	النصف النصف	النصف النصف

تجارة الحديد

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	٢٥ ربيع أول ١١٥٦	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨	١٠٠٠ دينارًا ذهبًا زنجرليًا	ثلاثة	القضائى مصطفى بن القاضىمنصور كاتب الدشايش (أخيه لوالدته) الشيخ محمد العجرودى عمر سعد بوكالة الخرنوب ببولاق الشهير بالحداد	النصف النصف لا يوجد	٥٠٠ دينار ٥٠٠ دينار لا يوجد	الثلث الثلث الثلث

تجارة الخروب والعرقسوس

م	التاريخ الهجرى	بيانات الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	عدد الشركاء	أسماء الشركاء	نسبة الشريك من رأس المال	حصة الشريك من رأس المال	نسبة الربح
١	٢٤ ربيع أول ١١٥٦	زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦	٢٠٠ دينار ذهب فندقلى	شريكان	خليل عبد الله العرقسوسى (صهره) يحيى أحمد العرقسوسى	ثلاث أرباع الربع	١٥٠ دينار ٥٠ دينار	ثلاث أرباع الربع

معدل الأموال المستثمرة فى كل نشاط تجارى بوثائق الدراسة

معدل قيمة مبالغ رؤوس الأموال الوارد ذكرها فى وثائق الدراسة وبصفة خاصة المستثمرة فى كل نشاط تجارى من الأنشطة الواردة بالوثائق من الأكبر إلى الأدنى ومدى ارتباطها بعدد الشركاء نجد ما يلى:

- تجارة العطريات: تعتبر من أنواع التجارات الراقية الرفيعة المستوى لاستخدامها فى المستحضرات التجميلية والعلاجية. ومعدل رؤوس الأموال المستثمرة فيها تتراوح من مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ نصف فضة ديوانى مساهم بها خمسة شركاء إلى مبلغ ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة ديوانى مساهم بها ثلاثة شركاء.
- تجارة القماش: تشكل المنتج الأساسى للتجارة الخارجية لمصر حيث تمثل خمس إجمالى الصادرات، ولها دور أساسى فى الاقتصاد التجارى. ومعدل الأموال المستثمرة فيها تتراوح من مبلغ ٩٠٠ ريال مشط حجر مساهم بها ثلاثة شركاء إلى مبلغ ٢٠٠ نصف فضة ديوانى مساهم بها شريكان.
- تجارة الحرير: من منتجات الرفاهية والتى يتم استيرادها من الشام، والأموال المستثمرة فيها حوالى ٢٠٠ دينار ذهب فندقلى مساهم بها شريكان.
- صناعة البصمة: من الصناعات المحلية ولها أهمية اقتصادية، ولكن العدة والأدوات المستخدمة فى إدارتها ذات تكلفة عالية إلى حد ما يمكن أن يصل إلى ١٢,٦٥٠ نصف فضة ومعدل الأموال المستثمرة فيها من مبلغ ٥٠ دينارًا زر محبوب مساهم بها شريكان إلى مبلغ ٢٠٠ ريال بطاقة مساهم بها شريكان.

- صناعة السيرجة والطحينة والزيت الحار: من الصناعات الاقتصادية الاستهلاكية القائمة على الحاصلات الزراعية والتى يعمل بها الأغنياء ويستهلكها معظم المصريين على نطاق واسع كمنتجات غذائية أو فى إشعال الوقود، ومعدل الأموال المستثمرة فيها من مبلغ ٢٤,٠٠٠ نصف فضة ديوانى مساهم بها ثلاثة شركاء إلى مبلغ ١٠٠ ريال حجر الابى مشط مساهم بها شريكان.
- تجارة الخشب: من التجارات الاقتصادية المهمة والتى تقوم عليها الصناعة الخشبية والخاصة بتشييد المساكن فى القاهرة والتى يعمل فيها النشارون والنجارون وصانعو المزاليج الخشبية والأموال المستثمرة فيها من مبلغ ٢٠٠٠ دينار ذهب زنجرلى مساهم بها ثلاثة شركاء إلى مبلغ ٣٠٤ دنانير ذهب زنجرلى مساهم بها شريكان.
- تجارة الخروب والعرقسوس: من المشروبات الواسعة الانتشار فى شوارع القاهرة وخاصة فى فصل الصيف والأموال المستثمرة فيها حوالى ٢٠٠ دينار ذهب فندقلى مساهم بها ثلاثة شركاء.
- تجارة الحديد: من المعادن التى يعتمد عليها الحداد فى صناعة العديد من الأدوات الحديدية المستخدمة فى الزراعة والبناء والنجارة والأموال المستثمرة فيها حوالى ١٠٠٠ دينار ذهب زنجرلى مساهم بها شريكان.

تصرف الشركاء فى رأس مال الشركة

لأن الهدف من عقد الشركة هو الحصول على الربح بالاتجار فى رأس مال الشركة بما يبيحه الشرع، فقد تضمن عقد الشركة الوكالة فى كل ما تقتضيه التجارة وتتطلبه من تصرفات، فكل شريك وكيل عن صاحبه فى التصرف فى مال الشركة بمجرد تمام العقد. فالشريك له أن يبيع ويشترى نقدًا قبضًا أو نسيئة أو بالاثنين معًا، وله أيضًا أن

يبضع ويضارب مع شركائه المذكورين فى عقد الشركة وغيرهم وغير ذلك من التصرفات التى لا تستغنى عنها التجارة(٩٠).

فوردت تصرفات الشركاء فى وثائق الدراسة ممثلة فى البيع والشراء وما يتبعه من أخذ وعطاء وقبض وصرف قبضا أو نسيئة والسفر برًا وبحرًا والمضاربة مع الشركاء وذلك من خلال النصوص التالية.

"البيع والشراء والأخذ والعطاء والقبض والصرف والإرسالية برًا وبحرًا قبضًا ونسيئة"(٩١).

"بالبيع والشراء والأخذ والعطاء.... قبضًا لا نسيئة"(٩٢).

"ليتجران فى ... ويضاربان ... مع شركايهم المذكورين وغيرهم ... "(٩٣).

توزيع حصص رأس مال الشركة تحت يد الشركاء للعمل بنشاط الشركة

من خلال وثائق الدراسة نجد أن مبلغ رأس مال الشركة عادة ما يكون تحت يد أحد الشركاء أو الشركاء جميعا حسبما يتفق الشركاء فيما بينهم على ذلك من أجل القيام بمهام ونشاط الشركة، فإذا اتفق على حفظ المبلغ تحت يد شريك معين عادة ما يكون هو التاجر الأكثر تخصصًا ومهارة فى عمل نشاط الشركة، وإذا اتفق على حفظ المبلغ تحت يد الشركاء جميعًا تحدد القيمة النقدية الموضوعة تحت يد كل منهم للتجارة فى نشاط الشركة. وقد استفاضت بعض الوثائق فى كيفية توزيع رأس المال ليس بين شركاء العقد فقط بل وبين شركائهم فى العمل التجارى – وكما أشارت الوثائق – من أجل أن يتاجر شركاء العقد ويضاربوا مع شركائهم المذكورين فى الوثيقة وغيرهم مع تحديد المناطق الجغرافية المرتبطة بهؤلاء الشركاء.

وفيما يلى عرض للنصوص الواردة فى وثائق الدراسة عن حفظ المبلغ إما تحت يد

أحد الشركاء أو بين الشركاء جميعًا أو بين شركاء العقد وشركائهم ويتضح ذلك فيما يلى:

أولاً– النصوص التى ورد فيها رأس مال الشركة تحت يد أحد الشركاء.

"أن رأس مال الشركة المذكور تحت يد الحاج ... وعليه حفظه وصونه[٩٤]"

"ليتجر الحاج ... بكامل المبلغ ... فى ... وتشغيلها حكم المعتاد"[٩٥].

ثانيًا– النصوص التى ورد فيها توزيع رأس المال تحت يد شركاء العقد وتحديد القيمة النقدية لدى كل شريك:

"ما هو تحت يد الحاج ... نصفا فضة وما هو تحت الحاج ... نصفا فضة فى ذلك وما هو تحت يد السيد ... نصفا فضة باقى ذلك"[٩٦].

ومن الأمثلة الوارد ذكرها عن توزيع وتحديد القيمة النقدية بين شركاء العقد فى وثائق الدراسة ما يلى:

م	الوثيقة	مبلغ رأس مال الشركة	الشركاء	القيمة النقدية تحت يد كل شريك
١	زاهد سجل٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤ ١٦ ربيع أول ١١٥٦	٧٥٠,٠٠٠ نصف فضة	١– حسين زين الدين ٢– عبد الباقى بن داود ٣– السيد على السكندرى	٦١٣,٢٤٥ نصف فضة ٩٧,٣٤٢ نصف فضة ٣٩,٤١٣ نصف فضة الإجمالى ٧٥٠,٠٠٠ نصف فضة
٢	زاهد سجل٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤ ١٦ ربيع أول ١١٥٦	٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة	١– محمد السكندرى ٢– حسين زين الدين ٣– عبد الباقى بن داود	١٤٢,٧٠٠ نصف فضة ١٩,٧٠٢ نصف فضة ٣٧,٥٩٥ نصف فضة الإجمالى ١٩٩,٩٩٧ نصف فضة تقريبًا ٢٠٠,٠٠٠ نصف فضة
٣	زاهد سجل٦٩٥ رقم ٨٧٤ ص ٢٦٧ ١٢ ذى القعدة ١١٥٨	٨٠٠,٠٠٠ نصف فضة	١– على السكندرى بثغر الإسكندرية ٢– (ولده) محمود ٣– عبد الباقى بن داود بثغر رشيد ٤– أحمد بن حسين زين الدين وأخوه محمود ٥– ماهو إرسالية ببلاد البندقية* عن أثمان سكر بمعرفة الشركاء	٩٩,٩٧٤ نصف فضة ١٠٤,٣٠٠نصف فضة ٥٨١,٥٢٥ نصف فضة ١٤,٢٠١ نصف فضة الإجمالى ٨٠٠,٠٠٠ نصف فضة

* نشاط هذه الشركة تجارة العطريات، ولكن هذا لا يمنع الشركاء من الاتجار بسلع أخرى مثل السكر ببلاد البندقية(٩٧).

ثالثًا– النصوص التى ورد فيها توزيع رأس مال الشركة بين شركاء العقد وشركائهم:

"على ما يبين فيه ما هو بمصر ... تحت يد الحاج ... وما هو فى شركة الذمى ... وللذمى ... نظير ذلك تحت يد الحاج ... و ... وما هو فى شركة الـــسيد ... مرسل به بضائع إلى الاقطار الحجازية ... وما هو شركة ... بالشام ... وما هو تحت يد ... بالاقطار الحجازية ...وما هو تحت يد ... وما هو زيادة فى شركة ... وما هو عند السيد ... البيان المرعى"(٩٨).

وفيما يلى جدول يوضح أمثلة عن توزيع رأس مال الشركة بين شركاء العقد وشركائهم وتحديد المناطق الجغرافية التى يتولون مسئوليتها كما ورد فى بعض وثـــائق الدراسة والقيمة النقدية لدى كل شريك.

م	(١)		(٢)		(٣)	
الوثيقة التاريخ	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص٢٣٧ غرة رجب ١١٣٩هـ	رأس مال الشركة ٣٠٣,٠٠٠ نصف فضة	زاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١ ١٢ ذى القعدة ١١٤١هـ	رأس مال الشركة ٤٠٠,٠٠٠ نصف فضة	زاهد سجل ٦٩٢ رقم ١٨٩ ص ٩٣ ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥	رأس مال الشركة ٥٧٨,٠٦٣ نصف فضة
الشركاء	حسين زين الدين عبد الباقى داود الفيومى		حسين زين الدين عبد الباقى داود الفيومى		حسين زين الدين عبد الباقى داود الفيومى	
	توزيع رأس المال بين الشركاء وشركائهم والمكان الجغرافى	تحديد القيمة النقدية بأنصاف الفضة	توزيع رأس المال بين الشركاء وشركائهم والمكان الجغرافى	تحديد القيمة النقدية بأنصاف الفضة	توزيع رأس المال بين الشركاء وشركائهم والمكان الجغرافى	تحديد القيمة النقدية بأنصاف الفضة
	تحت يد حسين زين الدين بمصر	١٣٦,٢٠٠	تحت يد حسين زين الدين بمصر	٢٢٨,٠٠٠	تحت يد الشريكين بمصر ورشيد	٣٠٦,٣٩٠
	ما هو فى شركة شحاذة المشروط	٧٢,٥٠٠	ما هو فى شركة شحاذة المشروط بمصر	٥٠,٠٠٠	ما هو فى شركة شحاذة اليهودى المشروط	٢٥,٠٠٠
	ما هو فى شركة حسن الحموى مرسل به بضائع إلى الحجاز	٣٠,٦٠٠	تحت يد موسى المنشاوى بالحجاز	٩,٩٠٠	فى شركة السيد على السكندرى الشهير بابى ثور كما هو بحجة زاهد ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥	١٧٠,٠٠٠
	فى شركة عبيد خشبة بالشام	٣٠,٠٠٠	فى شركة عبيد خشبة بالشام كما هو بحجة زاهد غرة الحجة ١١٣٩	٧٨,٨٠٠	فى شركة محمد حميدة السكندرى	٤٤,٧٧٣
	تحت يد إبراهيم الزفتاوى بالحجاز	١٦,٠٠٠	تحت يد إبراهيم الزفتاوى	١٦,٠٠٠	تحت يد إبراهيم الزفتاوى بالحجاز فى ثمن جوخ	١٦,٠٠٠
	تحت يد نعمان بمكة	٦,٠٠٠	تحت يد نعمان بمكة	٤٠,٠٠	ما هو ثمن أفيون بجدة	٩,٠٠٠
	ما هو زيادة فى شركة حسن الحموى	١,٧٠٠	تحت يد عبد القادر غازى	٦,٩٠٠	تحت يد عبد القادر غازى	٦,٩٠٠
	ما هو عند أحمد الفيومى	١٠,٠٠٠	تحت يد أحمد العطار الفيومى	٦,٤٠٠		
	الإجمالى نصف فضة	٣٠٣,٠٠٠	الاجمالى نصف فضة	٤٠٠,٠٠٠	الاجمالى نصف فضة	٥٧٨,٠٦٣

نجد أن توزيع قيمة رأس مال الشركة تحت يد شركاء العقد وشركائهم من واقع وثائق الدراسة يعطى لنا صورة عن كيفية استثمار رأس المال للقيام بالأعمال التجارية الضرورية لإنماء الشركة، حيث تم توزيعه تحت يد أفراد ممثلين فى التجار شركاء العقد بالإضافة إلى تجار آخرين تربطهم علاقة عمل تجارى بشركاء العقد سواء من داخل مصر أو خارجها، وبجانب توزيع الأموال واستثمارها تحت يد أفراد يتم أيضًا توزيعها فى شركات منعقدة بين مجموعة تجار شركاء، كثيرًا ما يكون شركاء العقد أصحاب رأس المال المستثمر والذى يتم توزيعه فى تلك الشركات أطرافًا مشاركة فيها وأحيانًا ترد إشارة لتاريخ عقد تلك الشركات والمحكمة الصادرة منها وأحيانًا لا ترد إشارة بذلك.

ويتضح ذلك من واقع المثالين التاليين:

المثال الأول:

الشركة المنعقدة والمؤرخة فى ١٢ من ذى القعدة ١١٤١هـ بمحكمة الزاهد بين شريكين من تجار العطريات هما حسين زين الدين، وعبد الباقى داود الفيومى برأس مال قدره ٤٠٠,٠٠٠ نصف فضة تم توزيعه لاستثماره تحت يد مجموعة أفراد – تجار– ممثلين فى شركاء العقد وشركائهم، بالإضافة إلى ما تم توزيعه من رأس المال لاستثماره فى شركتين الأولى – وكما ورد بنص الوثيقة – ما هو فى شركة شحاذة اليهودى المشروط بمصر بمبلغ ٥٠,٠٠٠ نصف فضة، ولم يرد بنص الوثيقة تحديد لتاريخ عقد هذه الشركة أو المحكمة الصادر منها لعل السبب أنها لم تسجل بسجلات المحاكم الشرعية.

والشركة الثانية المستثمر فيها جزء من رأس المال – وكما ورد بنص الوثيقة – ما هو فى شركة عبيد خشبة بالشام بمبلغ ٧٨,٨٠٠ نصف فضة المؤرخة فى غرة ذى الحجة ١١٣٩هـ بمحكمة الزاهد. وبرجوع الباحثة إلى سجلات محكمة الزاهد ومن خلال وثيقة فسخ عقد فى سجل رقم ٦٩٢ مؤرخة فى ١٠ من جمادى الآخرة

١١٤٥هـ نجد أن الشريكين حسين زين الدين وعبد الباقى داود الفيومى قد عقدا بالفعل فى فترة سابقة مع التاجر عبيد خشبة شركة فى غرة ذى الحجة ١١٣٩هـ برأس مال قدرة ٧٨,٨٠٠ نصف فضة استمرت هذه الشركة بين الشركاء الثلاثة لمدة ست سنوات انتهت بموجب عقد الفسخ الذى عثر عليه بسجلات محكمة الزاهد والمؤرخ فى ١٠ من جمادى الآخرة ١١٤٥هـ وهذا يمكن أن يوضح لنا أن قدر مبلغ المال المستقطع من رأس مال الشركة والمقدر بـ ٧٨,٨٠٠ نصف فضة لاستثماره فى شركة أخرى عادة ما يكون بنفس مقدار المبلغ القائم عليه رأس مال الشركة الأخرى المستثمر فيها المال، والمقدر بمبلغ ٧٨,٨٠٠ نصف فضة.

المثال الثانى:

تبين لنا وثائق الدراسة من خلال شركة مؤرخة فى ١٥ من جمادى الآخرة ١١٤٥هـ منعقدة بين الشريكين تاجرى العطريات حسين زين الدين، وعبد الباقى داود الفيومى برأس مال قدرة ٥٧٨,٠٦٣ نصف فضة فيها قاما الشريكان خلال انعقاد مجلس العقد بالشراكة بجزء مستقطع من رأس مال شركتهما قدره ١٧٠,٠٠٠ نصف فضة فى شراكة أخرى مع التاجر على السكندرى الحاضر مجلس العقد ليصبح جملة رأس مال الشركة الأخرى المنعقدة بين الشريكين والشريك الثالث على السكندرى مبلغًا قدرة ٣٤٠,٠٠٠ نصف فضة حصة الشريكين فيها معا ١٧٠,٠٠٠ نصف فضة – وهو الجزء المستقطع من رأس مال شركتهما – وحصة الشريك الثالث ١٧٠,٠٠٠ نصف فضة على أن يكون الربح مقسومًا بين الشركاء الثلاثة نصفين الأول للشريكين والثانى للشريك الثالث، وتصادق الشركاء الثلاثة على هذه الشركة تصادقًا شرعيًا[٩٩].

وهنا نوضح أنه يجوز للشركاء التصرف فى مال الشركة فى كل ما تقتضيه التجارة وتتطلبه من التصرفات، وقد اتفق الفقهاء على أنه ليس للشريك أن يهب أو

يقرض أو يشارك بمال من مال الشركة إلا بعد أن يؤذن له بذلك[١٠٠] فعقد الشريكان معا وبالتراضى والإذن لكل منهما خلال مجلس العقد شركتين الأولى بينهما فقط برأس مال ٥٧٨,٠٦٣ نصف فضة، والثانية مع شريك ثالث حاضر مجلس العقد برأس مال ٤٣٠,٠٠٠ نصف فضة، حصة الشريكين فيها مستقطعة من رأس مال شركتهما الأولى. وقد أوضحت الوثيقة أن بيانات وتفاصيل الشركة الثانية مدونة بدفتر تحت يد الشريك الثالث ومدونة أيضًا ضمن دفترى الشريكين اللذين يحويان بيانات وتفاصيل الشركة الأولى.

ومن خلال الجدول نجد أن وثائق الدراسة تعطى لنا صورة عن معاملات التاجر المصرى خلال العصر العثمانى فى داخل مصر وخارجها، وذلك من خلال معاملات تاجر العطريات حسين زين الدين فى الفترة من ١١٣٩هـ إلى ١١٤٥هـ فمن داخل مصر نجد معاملاته من مدينة رشيد مع شريكة ورفيقة المهنى عبد الباقى داود الفيومى، ومن مدينة الإسكندرية مع التاجرين السيد على، ومحمد حميدة، ومن مدينة الفيوم مع التاجر أحمد العطار بالإضافة إلى معاملاته مع أهل الذمة مع شحاذة اليهودى، أما معاملاته من خارج مصر من بلاد الحجاز مع كل من حسن الحموى، وإبراهيم الزفتاوى، وموسى المنشاوى، ومن مكة المكرمة مع التاجر نعمان ومن بلاد الشام مع عبيد خشبة وأيضًا مع عبد القادر غازى.

أنواع التجارات والأعمال الوارد ذكرها بوثائق الدراسة

قد أجاز الفقهاء للشركة إما أن تكون فى جميع أنواع التجارات أو الأعمال المشروعة أو أن تقيد بتجارة خاصة فى نوع من السلع أو الصناعات أو الأعمال التجارية استنادًا إلى أن الشركة تقوم على الوكالة التى يمكن أن تكون فى العموم أو التخصيص[١٠١].

ومن أنواع التجارات والسلع الوارد ذكرها فى وثائق الدراسة تجارة

العطريات[١٠٢] والحرير الخام[١٠٣]، والأقمشة الهندى والمحلاوى والبلدى[١٠٤]. والطرابيش[١٠٥] والجوخ[١٠٦] واللبان[١٠٧] والشمع[١٠٨] والخروب والعرقسوس والزبيب[١٠٩] وسيرج سمسم وطحينة وزيت حار[١١٠] وخشب وحديد والبقم[١١١] والشب[١١٢] والعفص[١١٣] والصمغ، ومن الصناعات والأعمال صناعة البصمة البلدى[١١٤] وإدارة سيرجة.

وقد جاءت صيغ أنواع الشراكة فى التجارات والأعمال الواردة فى وثائق الدراسة كما يلى:

- صيغ شراكة فى أنواع تجارات وأعمال محددة فى نوع معين.
- صيغ شراكة فى تجارات مطلقة غير مقيدة بنوع.
- صيغ شراكة فى أنواع تجارات محددة ومطلقة معا.

ويتضح ذلك من نصوص الوثائق التالية:

– نصوص صيغ شراكة فى تجارة سلعة محددة فى نوع معين:

"ليتجرا ... فى الحرير الخام"[١١٥]

"أقمشة هندى ومحلاوى وبلدى"[١١٦]

- نصوص صيغ شراكة فى صناعة أو عمل محدد:

"انعقاد الشركة – فى صناعة البصمة البلدى" [١١٧] .

"اشتركوا فى إدارة السيرجة"[١١٨]

– نصوص صيغ شراكة فى سلع مطلقة غير مقيدة بنوع

أحيانًا لا يرد تحديد لبعض تجارات السلع بين الشركاء بل ترد مطلقة بما يشتريه الشركاء كما ورد فى النص التالى:

"ليشتريا أسبابا وبضايعًا وليتجروا بما اشترياه".[١١٩]

● نصوص صيغ شراكة فى تجارة سلعة محددة ومطلقة معًا.

قد ورد فى بعض وثائق الدراسة تحديد لأنواع من السلع ومقرن بهـا كلمـة "وغيرها" أو عبارة "وغير ذلك" والتى تشير إلى أنواع أخرى مطلقة لم يرد لها تحديد فى نص الوثيقة لما فى ذلك من المصلحة لرواج النشاط التجارى للشركة والذى يتبعه إنماء رأس مال الشركة. وكما ورد فى النصوص التالية:

"ليتجران فى ذلك أنواع العطريات وغيرها"(١٢٠).

"الطرابيش والجوخ والأقمشة الهندى وغير ذلك مما هو منضد ومروج لـرأس مال لشركة"(١٢١).

خلط أموال الشركاء:

اختلف الفقهاء فى خلط أموال الشركاء عند العقد فرأى البعض أن الخلـط شرط لصحة شركة الأموال. وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه إذا كان رأس المال نقدًا ذهبًا أو فضة اتحد الجنس أو اختلف فلا يشترط خلط المالين، وخالف زفر فاشـترط لصحتها خلط المالين خلطًا لا يتميز به أحدهما عن الآخر(١٢٢).

وقد ورد فى إحدى وثائق الدراسة عبارة توضح خلط أموال الشركاء فيمـا يلى:

"وعلى اختلاط المالين المذكورين ببعضهما بعضًا"(١٢٣).

الإذن بالتصرف:

ورد فى بعض الوثائق مقرونًا بالتصرف صيغ تفيـد الإذن بالتـصرف فى رأس مال الشركة من قبل الشركاء فيما بينهم وتعاطى العمل فى نشاط الشركة من إرسال البضائع برًا وبحرًا عبر البحر والنيل والبيع والشراء والأخـذ والعطـاء والقـبض والصرف حسبما يراه كل شريك بما فيه الحظ والمـصلحة للـشركة المنعقـدة(١٢٤) فجاءت بعض من الصيغ تشمل الإذن من قبل الشركاء فيما بينهم، وأخرى تـشمل

الإذن من أحد الشركاء لشريكة الآخر بممارسة نشاط الشركة.

وكما ورد فى الصيغ التالية:

●صيغ إذن من قبل الشركاء فيما بينهم:

"إذن كل منهما للآخر بان يرسل البضائع فى البر والبحر الملح الاجاج ونيل مصر حسبما يراه كل منهما منضدا لرأس مال الشركة إذنا شرعيًا مقبولا من كل منهما بالطريق الشرعى"(١٢٥).

"أذن كل منهم للآخر فى البيع والشراء والأخذ والعطاء والقبض والصرف الإرسالية برا وبحرا حسب ما يراه كل منهم بما فيه الحظ والمصلحة لجهة الشركة المذكورة"(١٢٦).

● صيغ إذن من أحد الشركاء أو أكثر لشريك محدد يتعاطى عمل الشركة:

"أذن ... بأن يتعاطى شريكه ... بيع الحرير الخام بنفسه وأن يضع ذلك فى حرز مثله أذنًا شرعيًا مقبولاً"(١٢٧).

"أذن كل من ... و ... للحاج ... بالبيع والشراء والأخذ والعطاء فى الأصناف المشروعة برا وبحرًا قبضا لا نسيئة إذنا شرعيًا مقبولاً"(١٢٨).

قد ورد فى وثائق الدراسة إذن شرعى صادر من أحد التجار الشركاء والذى يملك حانوتا بسوق الجملون إلى شريكة التاجر والذى فى عهدته مبلغ رأس مال الشركة المنعقدة بينهما بممارسة نشاط الشركة من بيع وشراء داخل هذا الحانوت.

كما ورد أيضًا إذن من أخوين شريكين يشتركان معًا فى مبلغ رأس مال الشركة إلى شريكهما الثالث الذى ليس له حصة من رأس المال بالإذن له بالبيع والشراء فى الشركة المنعقدة بينهم مع بيان موافقة وقبول شريكهما الثالث على ذلك.

وكما ورد فى النص التالى:

"إذن كل من ... وأخيه ... للحاج ... بالبيع والشراء والأخذ والعطاء فى الأصناف ... أذنًا شرعيًا مقبولا بالطريق الشرعى وصدقهما على ذلك الحاج ... وقبل ذلك منهما لنفسه"(١٢٩).

مكان الاتجار:

يمكن للشركاء فى عقد الشركة إطلاق مكان الاتجار بالسفر برا وبحرا، أو التقييد بواحد من الطرق، أو بالتجارة فى بلد محدد، أو بممارسة العمل التجارى فى مكان محدد كحانوت أو غيره(١٣٠) ومن ذلك بالتفصيل ومن واقع وثائق الدراسة.

- إطلاق مكان الاتجار بالسفر برًا وبحرًا:

فقد ورد فى وثائق الدراسة بعبارة "يرسلان ذلك فى البر والبحر"(١٣١).

- التقيد بطريق او بلد أو مكان محدد:

ورد فى إحدى وثائق الدراسة التقيد بواحد من الطرق وهو طريق ركب الحاج الشريف المصرى ذهابًا وإيابًا وكما ورد فى النص التالى:

"ليشتريا ...وليتجرا بما اشترياه ... بدرب الحاج الشريف المصرى صحبة الركب سنة تاريخه ذهابًا وأيابًا إلى حين رجوعهما إلى مصر المحروسة"(١٣٢).

وعن التقيد بإرسال بضائع إلى أقطار وبلاد محددة فقد ورد فى بعض الوثائق تحديد الأقطار التى ترسل إليها البضائع من قبل الشركاء خارج مصر وبالتحديد إلى الأقطار الحجازية أو إلى بلاد الشام.

وقد جاء أحيانًا مقرونا بتحديد الأقطار تحديد القيمة النقدية من رأس مال الشركة للبضائع المرسلة برًا وبحرًا إلى هذه الأقطار سواء كانت داخل مصر أو خارجها وبالتحديد إلى الشام فجاءت القيمة النقدية كما يلى:

مبلغ رأس مال الشركة المنعقدة بين الشريكين (الإجمالى) ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة
مبلغ البضائع المرسلة إلى الشام ٩٧,٧٣٨ نصف فضة
مبلغ البضائع التى بمصر المحروسة ٢٩,٠٤٢ نصف فضة

(الإجمالى) ١٢٦,٧٨٠ نصف فضة[١٣٣]

وبمقارنة إجمالى البضائع المرسلة إلى الشام والتى بمصر بإجمالى رأس مال الشركة نجد أن الفارق بينهما ٦٠٠٠ نصف فضة ولعل المبلغ ستة آلاف قد خصص لمصاريف وأجرة البضائع المرسلة برًا وبحرًا.

وعن التقييد بالاتجار فى مكان معين ورد بوثائق الدراسة تحديد العمل التجارى للشركة فى حانوت معين داخل سوق[١٣٤] محدد مثل سوق الغورية أو الجملون، أو إدارة عمل فى دولاب سيرجة داخل خط معين مثل خط الاستاذ سيدى عبد الوهاب الشعرانى[١٣٥]، أو خط المقسم بسوق الخشب أو خط ميدان الغلة. وأحيانًا يرد تعريف أكثر تحديدًا لمكان العمل التجارى كالتعريف بالسيرجة المعروفة بالسيد الشريف حسن خان بن السفار حسنى بخط الغلة[١٣٦].

تدوين أنواع من التجارات فى دفاتر لدى الشركاء

عند قيام الشركاء بالتجارة فى أنواع متميزة من البضائع والتى تتميز عن غيرها بتعدد واختلاف أنواعها مثل التجارة فى أنواع العطريات، فنجد أنه عادة ما يلجأ الشركاء إلى تدوين أنواع هذه العطريات فى دفترين أو ثلاثة تحوى أصنافها وأجناسها وأوصافها مدونة بصيغة واحدة فى هذه الدفاتر والتى تحوى أسماء وأختام الشركاء ومؤرخة إما بتاريخ عقد الشركة أو بتاريخ يسبقه، ويحتفظ كل شريك بنسخة من هذه الدفاتر، وعند زيادة عدد الشركاء عن ثلاثة عادة ما يحتفظ كل شريكين كالأب وابنه بنسخة واحدة منها، وقد جاءت العبارات الخاصة بتدوين أنواع البضائع فى

دفاتر – والوارد ذكرها فى وثائق الدراسة فى تجارة العطريات فقط– ويتضح ذلك من خلال النصوص التالية:

"كما ذلك معين ومفصل بالثلاث دفاتر المكتتبين بمعنى واحد المطبوعين بأسمائهم وأختامهم على العادة والمؤرخين بتاريخ واحد وهو تاريخه أدناه المخلد واحد منهم تحت يد ... والثانى تحت يد ...والثالث تحت يد ... "[١٣٧].

توقيت الشركة

عن توقيت الشركة بوقت معين فقد رأى الأحناف أنها تتوقت بما وقتت به، ولأن الشركة تنعقد على الوكالة فصارت الشركة والوكالة على روايتين فى رواية تتوقتان لأنهما تقبلان الخصوص فى النوع فتقبلان التوقيت بالنوع، وفى رواية لا تتوقتان لأن ذكر الوقت قد يكون للاستعجال[١٣٨].

والعديد من وثائق الدراسة لم يرد بها توقيت محدد لإنهائها بل ورد بها صيغ تؤكد استمرار الشركاء المتعاقدين فى استثمار أموالهم المرة بعد المرة بكافة التصرفات الشرعية والتى اتفق عليها الشركاء من بيع وشراء وإدارة وغيرها مما يتطلبه العمل التجارى والتى يمكن أن نطلق عليها الشركات الدائمة[١٣٩]. لقد جاءت هذه الصيغ فى النص التالى:

"يكرروه المرة بعد المرة" أو "يدويره المرة بعد المرة والكرَّة بعد الكرَّة"[١٤٠].

وأحيانًا يرد توقيت يتوقت به الشركاء لعقد الشركة وكما ورد فى إحدى الوثائق بأن وقتت بفترة موسمية وهى فترة الحج ذهابًا وإيابًا لعام ١١٥٢هـ وإلى حين رجوع الشركاء إلى مصر مرة أخرى[١٤١]. وذلك من خلال النص التالى:

"ليشتريا ... وليتجرا بما اشترياه فى البيع والشراء ... بدرب الحاج الشريف المصرى صحبة الركب سنة تاريخه أدناه ذهابًا وإيابًا إلى حين رجوعهما إلى مصر المحروسة"[١٤٢].

تنظيم العمل داخل الشركة

لم يكتف بذكر الغرض من الشركة سواء كان تجارة أو بيعًا أو صناعة أو إدارة مكان، بل أشارت الوثائق أحيانًا إلى كيفية تنظيم العمل داخل مكان الشركة، وكما ورد فى إحدى الوثائق[١٤٣] وموضحًا توزيع إجراءات العمل بين الشركاء داخل دولاب عمل سيرجة، وذلك فى الخطوات التالية:

١-السمسم الذى يشترى يوضع بالطبقة التى بدولاب السيرجة.

٢-والذى يستخرج من السمسم يكون تحت يد أحد الشركاء وقد حددت الوثيقة اسمه.

٣-وكل قنطار ورطل يكون بالوزن المعتاد والجارى به فى وقت انعقاد الشركة.

٤-وعلى أحد الشركاء - وقد حددت الوثيقة اسمه - التعهد بالنصبة بدولاب السيرجة.

٥-وكامل ما يجمع من الغلال يكون تحت يد الشريك المسئول عن استخراج السمسم.

٦-وكامل ما يجمع يدفع للشريك المسئول عن حفظ المبلغ لشراء السمسم.

هذا التوزيع يعطى لنا دلالة على حرص التجار الشركاء على تنظيم أسلوب العمل بطريقة رسمية ملزمة بدلاً من تركها للصدفة فتم تحديد مسئوليات كل طرف فى الشركة تحديدًا واضحًا مكتوبًا فى العقد المبرم بينهم[١٤٤].

الربح

القاعدة عند أبى حنيفة أن الربح على ما شرط العاقدان والخسارة على مقدار رأس المال ويشترط فى الربح أن يكون جزءًا شائعًا معلومًا كالنصف أو الثلث فإن

جهلت فسد العقد، وذلك لأن الربح هو المعقود عليه وجهالته تستوجب فساد العقد. كما تفسد إذا تم تحديد ربح أحد الشركاء بقدر معين من المال. وقد جاء ذكر الربح فى وثائق الدراسة بجزء شائع معلوم كالشطرين – النصفين – أو الثلث أو الربع أو ثلاث أرباع أو الخمس أو أربعة أتساع أو تسعين ونصف تسع. وذلك بعد إخراج رأس مال الشركة والمصاريف والأجرة التى تحملها الشركاء لإدارة شئون شركتهم وقد اتفق الفقهاء على أن ما يدفعه الشريك من مؤنة سفر ومن نفقة وطعام يكون من جملة رأس المال(١٤٥). وأحيانًا يرد تحديد هذا الجزء الشائع المعلوم بالقراريط.

ويتضح ذلك من خلال النصوص التالية:

"أن كل شيء أظهره الله سبحانه وتعالى من ربح ويسره من فايدة يكون مقسوم ... شطرين بعد إخراج رأس مال الشركة والمصاريف اللازمة والأجرة الجارى بها العادة ... فالشطر الأول للسيد ... وهو النصف أثنى عشر قيراطًا من ذلك، والشطر الثانى وهو النصف الآخر للحاج ... والحاج ... سوية لكل منهما الربع ستة قراريط من ذلك"(١٤٦).

من خلال وثائق الدراسة نجد أنه أحيانًا تتساوى نسبة ربح الشريك وأحيانًا تختلف مع قدر حصته من رأس مال الشركة. وقد أوضحت الباحثة هذا التساوى والاختلاف فى جدولين الأول يبين مدى تساوى نسبة الربح مع قدر حصة رأس المال، والثانى يبين تساوى الشركاء فى الربح رغم اختلاف حصصهم من رأس المال، وقد أوضحت بعض الوثائق أسباب ومبررات تساوى الشركاء فى نسبة الربح رغم اختلاف حصصهم من رأس المال والتى من أهمها أن الشريك صاحب الحصة الأقل نظير مبلغه وبالإضافة إلى عمله أو لما يمتلكه من أدوات فى مكان إدارة الشركة تساوت نسبة ربحه مع الشريك صاحب الحصة الأكبر. وأحيانًا يرد تفصيل أكثر بالوثائق حيث يتبرع الشريك صاحب الحصة الأكبر فى رأس المال بجزء من نسبة ربحه

إلى الشريك صاحب الحصة الأقل نظير عمله فى إدارة الشركة. وأحيانًا لا يكون للشريك حصة من رأس المال ولكن تتساوى نسبة ربحه مع شركائه أصحاب رأس المال نظير عمله.

ويتضح ذلك من واقع الأمثلة التالية الواردة فى وثائق الدراسة:

المثال الأول:

تساوى نسبة ربح الشريك صاحب الحصة الأقل من رأس الشركة مع شريكه صاحب الحصة الأكبر نظير ماله وعمله فى الشركة وكما ورد فى النص التالى:

"أن كل شيء أظهره الله سبحانه وتعالى من ربح أو قدر من خسر ... يكون بينهما شطران الشطر الأول ... والشطر الثانى ... نظير مبلغه وعمله"(١٤٧).

المثال الثانى:

أحيانًا يرد فى عقد الشركة تفصيل أكثر وتوضيح لتساوى الشركاء فى الربح وذلك بتبرع الشريك صاحب الحصة الأكبر من رأس المال بنسبة من ربحه للشركاء أصحاب الحصص الأقل نظير عملهم ومباشرتهم لأعمال الشركة وذلك بالتراضى والتوافق بين الشركاء، فقد ورد فى إحدى وثائق الدراسة تحديد نسبة الربح بين الشركاء الثلاثة على قدر حصة كل منهم فى رأس المال فجاءت للشريك الأول (أربعة أتساع) وللشريكين الثانى والثالث لكل واحد منهما (تسعان ونصف التسع). ثم تحديد نسبة ما تبرع به الشريك الأول بتسع واحد من الأربعة أتساع الخاصة به من نسبة ربحه إلى الشريكين الآخرين بالتساوى بينهما لكل واحد منهما النصف من التسع نظير عملهما ومباشرتهما للشركة ليصير لكل شريك من الشركاء الثلاثة نسبة ثلاثة أتساع من الربح(١٤٨).

المثال الثالث:

نجد أن الشريك صاحب الحصة الأقل يملك أدوات داخل المكان الذى تدار فيه الشركة فتساوت نسبة ربحه مع شريكه صاحب الحصة الأكبر من رأس المال نظير ما يمتلكه من هذا المكان هو دولاب سيرجة من أدوات(١٤٩).

المثال الرابع:

ورد فى إحدى الوثائق تساوى الشركاء فى نسبة الربح بالرغم من عدم مشاركة أحد الشركاء بحصة من رأس مال الشركة، لكن نسبته فى الربح تساوت مع شركائه نظير عمله فى الشركة بالبيع والشراء والأخذ والعطاء بعد الإذن له من قبل شركائه وتوافقهم وتراضيهم جميعًا على ذلك"(١٥٠).

الجدول الأول: يبين تساوى نسبة ربح الشريك مع قدر حصته من رأس مال الشركة

م	الوثيقة / بيانات الهجرى / الوثيقة	رأس مال الشركة	الشركاء	مقدار حصة كل شريك من رأس مال الشركة	نسبة الربح	الربح
١	غرة رجب ١١٣٩ زاهد سجل ٦٩٠ رقم ٢٣٠ ص ٢٣٧	٥٧١ دينارًا ذهبًا + ٧٣ نصف فضة	الأول الثانى الثالث	النصف ٢٨٥,٥ دينار + ٣٦,٥ فضة الربع النصف الآخر ٢٨٥,٥ دينار الربع +٣٦,٥ فضة	شطران	الشطر الأول ١٢ قيراط الربع الشطر الثانى ٦ قيراط الربع ٦ قيراط
٢	١٦ ربيع آخر ١١٥٥ صالح سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣	٢٠٠ دينار ذهب	الأول الثانى	النصف ١٠٠ دينار النصف ١٠٠ دينار	نصفان	النصف الأول النصف الثانى
٣	١٦ ربيع أول ١١٥٦ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤	٧٥٠,٠٠٠ نصف فضة	الأول الثانى الثالث	الثلث ٢٥٠,٠٠٠ فضة الثلث ٢٥٠,٠٠٠ فضة الثلث ٢٥٠,٠٠٠ فضة	الثلث	الثلث الثلث الثلث
٤	١٣ صفر ١١٤٣ زاهد سجل ٦٩١ رقم ٣٢٠ ص ١٧٧	٣٠٠ دينار ذهب	الأول الثانى الثالث الرابع	الربع ٧٧,٥ دينار الربع ٧٧,٥ دينار الربع ٧٧,٥ دينار الربع ٧٧,٥ دينار	الربع	الربع الربع الربع الربع
٥	١٤ رجب ١١٥٧ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ٤٧٠ ص ١٥٥	١٠٠٠,٠٠٠ نصف فضة	الأول الثانى الثالث الرابع الخامس	الخمس ٢٠٠,٠٠٠ فضة الخمس ٢٠٠,٠٠٠ فضة الخمس ٢٠٠,٠٠٠ فضة الخمس ٢٠٠,٠٠٠ فضة الخمس ٢٠٠,٠٠٠ فضة	الخمس	الخمس الخمس الخمس الخمس الخمس
٦	٢٤ ربيع أول ١١٥٦ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦	٢٠٠ دينار ذهب	الأول الثانى	ثلاث أرباع ١٥٠ دينار الربع ٥٠ دينار	ثلاث أرباع الربع	ثلاث أربع الربع

- **الجدول الثانى: يبين تساوى الشركاء فى نسبة الربح رغم اختلاف حصصهم من رأس مال الشركة.**

م	التاريخ بيانات الهجرى الوثيقة	رأس مال الشركة	الشركاء	مقدار حصة كل شريك من رأس مال الشركة	نسبة الربح	الربح		أسباب تساوى الشريك صاحب الحصة الأقل مع شريكه صاحب الحصة الأكبر
١	١٢ ربيع أول ١١٥٠ زاهد سجل ٦٩٣ رقم ٧٧٨ ص ٣٦٤	٣٠٤ دنانير ذهبًا + ٢٥ نصف فضة	الأول الثانى	٢٣٤ دينارًا + ٢٥ فضة ٧٠ دينارًا	شطران	الشطر الأول الشطر الثانى		نظير مبلغه وعمله
٢	١٥ رجب ١١٤١ زاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥	٩٠٠ ريال مشط حجر	الأول الثانى الثالث	٤٠٠ ريالاً ٢٥٠ ريالاً ٢٥٠ ريالاً	الثلث	كان أربع أتساع تسعان ونصف تسعان ونصف	أصبح ثلاثة أتساع ثلاثة أتساع ثلاثة أتساع	تبرع الشريك الأول صاحب الحصة الأكبر بستسع من ربحه لشريكيه سوية بينهما نظير عملهما ومباشرتهما لأعمال الشركة
٣	٢٧ صفر ١١٤٢ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٦٦ ص ٦٤٢	١٠٠,٥٠ ريال حجر ابى مشط	الأول الثانى	٦٠,٢٥ ريال ٤٠,٢٥ ريال	نصفين	النصف الأول النصف الثانى		نظير كامل ما يملكه من عدة وأدوات بدولاب السيرجة مقر عمل الشركة
٤	٢٥ ربيع أول ١١٥٦ زاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨	١٠٠٠ دينار ذهب	الأول الثانى الثالث	٥٠٠ دينار ٥٠٠ دينار لا يوجد	الثلث	الثلث الثلث الثلث		نظير عمله بالبيع والشراء والأخذ والعطاء فى الشركة

ما يصرف فيه الربح:

بجانب تحديد نسبة الربح بين الشركاء أحيانًا يرد فى عقد الشركة تحديد ما يصرف فيه الربح من مصاريف تتعلق بالشركاء أنفسهم، فقد ورد فى إحدى وثائق الدراسة تحديد ما يصرف فيه الربح بين شريكين حيث يقومان سويًا بصرف ربحهما فى مسكنهما على شئون حياتهما من مأكل ومشرب وكسوة نسائهما وكما تبين الوثيقة أن الشريكين يقيمان فى مسكن واحد بحكم ما بينهما من صلة مصاهرة(١٥١).

– تحديد المبلغ النقدى للربح:

يشترط لصحة الربح فى عقد الشركة أن يكون جزءًا شائعًا معلومًا ويفسد إذا حدد بقدر معين من المال. ولذلك لم يرد تحديد أى مبالغ نقدية لربح الشركاء سواء فى داخل فقرات عقد الشركة، أو فى الصيغ الدالة على فسخ عقد سابق للشركاء والواردة فى بعض وثائق الدراسة، والتى اشتملت على صيغ تؤكد تسلم كل طرف ما وجب له من ربح ورأس مال دون تحديد أى مبلغ نقدى. ولكن ورد فى إحدى وثائق الدراسة وعند تحديد المبلغ النقدى لحصة أحد الشركاء من رأس مال الشركة وهى لامرأة ذمية وردت إشارة إلى أن حصتها المقدرة بمبلغ ٦٠٠ دينار ذهب زنجرلى مكونة من رأس مالها لشركة سابقة مقدر بمبلغ ٤٦٢ دينارًا مضافًا إليه ربح لها مقدر بمبلغ ١٣٧ دينارًا و ٤٠ نصف فضة وذلك عن شركتها السابقة مع أطراف أخرى والتى استمرت لمدة عامين فى تجارة الخشب فى الفترة من ١٢ من جمادى الآخرة ١١٣٩هـ إلى ١٤ من صفر ١١٤١هـ(١٥٢).

نلاحظ أن نسبة الربح هنا تمثل أكثر من ثلث حصة رأس المال، فهذا يعطى لنا صورة عن مدى العائد النقدى للأرباح التى يمكن أن يحصل عليها التاجر خلال معاملاته التجارية بجانب حصة رأس ماله.

فسخ عقد شركة سابقة:

يرد أحيانًا فى عقد الشركة صيغة تفيد فسخ عقد شركة سابقة بين الشركاء بألفاظ "تقايلا وتطارحا وتفاسخا" مع ذكر تاريخ هذا العقد السابق والمحكمة الصادر عنها وعدد النسخ المدون عليها، وعبارات تفيد تسلم كل من الأطراف الشركاء ما وجب له من ربح ورأس مال وغيره من أى مستحقات عن هذه الشركة السابقة المتقايلة بين الشركاء بعد ضبط الحسابات الشافية بينهم وذلك قبل عقدهم الشركة الجديدة(١٥٣).

وعادة ما ترد صيغة تقايل عقد الشركة السابقة فى نهاية نص عقد الشركة الجديدة المنعقدة بين الشركاء وبالتحديد بعد الصيغ الخاصة بالربح فى عقد الشركة الجديدة، وأحيانًا ترد صيغة التقايل قبل بداية عقد الشركة الجديدة بشهادة الشركاء بتقايل وفسخ العقد السابق بينهما(١٥٤).

إبراء الذمة:

ورد فى وثائق الدراسة صيغة إبراء ذمة وأحيانًا التصديق على إبراء ذمة الشركاء فيما بينهم البعض وذلك من كل حق وعهد شرعى سابق ما عدا مبلغ رأس المال المنعقد عليه الشركة والتى أشارت له الوثائق باسم "علقة رأس مال الشركة" وذلك عن وإلى يوم تاريخ انعقاد الشركة بين الشركاء.

ويتضح ذلك من خلال الصيغ التالية:

"ثم أبرأ كل منهما ذمة الآخر وعهدته وأمانته وساحته إبراء شرعيًا قاطعًا جازمًا بينهما مهبطا مبطلا لكل دعوى وطلب وتقدم ... سوى علقة رأس مال الشركة"(١٥٥).

فقرة ضمان:

ورد فى إحدى وثائق الدراسة صيغة ضمان وتشمل قبول أحد المتصرفين الشركاء ضمانة أحد حاضرى مجلس العقد فى قيمة المبلغ الذى لدى شريكه المتصرف

الآخر. وهذا يعطى لنا صورة عن الثقة المتبادلة بين الشركاء والحاضرين مجلس العقد وكما ورد فى النص التالى:

"وضمن المكرم بسيونى المذكور (أحد الشركاء) الحاج أحمد مصطفى الصعيدى المذكور (أحد حاضرى المجلس) للسيد عبد الرحمن المدعو عزام المذكور (الشريك الآخر) فى كامل المبلغ الذى من مال السيد عبد الرحمن المدعو عزام وفيما تيسر من الربح والفايدة" على الوجه المنظور ذمة ومالا وفى الحالات الستة المعهودة شرعًا الضمان الشرعى"[١٥٦].

فقرة دينية:

ورد فى إحدى الوثائق فقرة تحوى عبارات دينية تحث الشركاء على تقوى الله تعالى فى العمل والحرص على الرزق الحلال وكما ورد فى النص التالى:

" عليهما بتقوى الله العظيم فى ذلك فإنه من سلك طريق الحق نجا ومن يتق الله يجعل له مخرجًا ويرزقه من حيث لا يحتسب"[١٥٧].

العلم النافى للجهالة:

ورد فى بعض وثائق الدراسة عبارة تفيد علم وإحاطة الشركاء المتصرفين فيما تشاركوا واتفقوا عليه وهو العلم الشرعى النافى للجهالة وذلك فى عبارة:

"بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علما وخبرة نافيين للجهالة شرعًا"[١٥٨].

التصادق الشرعى:

ورد فى وثائق الدراسة عبارات تؤكد اعتراف وتصادق الشركاء على التصرف القانونى وهو الاعتراف والتصادق المقبول بالطريق الشرعى، وكما ورد فى النص التالي "وتصادقوا على ذلك كله التصادق الشرعى المقبول"[١٥٩].

فقرة توثيقية للحكم بصحة التصرف:

ورد فى وثائق الدراسة عبارة تؤكد حكم القاضى الحنفى – قاضى المحكمة – بصحة تصرف الشركاء حكما صحيحًا شرعيًا بشهادة الشهود وشهادته على نفسه بصحة حكم التصرف، وكما ورد فى النص التالى:

"ثبت الاشهاد بذلك كما شرح لدى مولانا الحاكم ... بشهادة شهوده ثبوتًا شرعيًا وحكم بموجب ذلك (صدر بموجب ذلك)[١٦٠] حكما صحيحًا شرعيًا مسيولا فى ذلك وأشهد على نفسه بذلك"[١٦١].

التاريخ:

وردت وثائق الدراسة مؤرخة بالتاريخ الزمنى اليوم والشهر والسنة الهجرية بعد عبارة "وبه شهد"، أو "تحريرًا فى" و "شهد وحرر فى اليوم المبارك الموافق" وأحيانًا ترد عبارات دعائية ملحقة بالتاريخ تحوى الحسبلة كما ورد فى الصيغة التالية:

"من هجرة من له كمال العز ومزيد الشرف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل"[١٦٢].

ومن خلال التواريخ الواردة فى وثائق الدراسة نجد أن عقود الشركات المبرمة بين التجار، وأصحاب الصناعات والحرف كانت تتم على مدار شهور السنة الهجرية ولم تكن مقيدة بشهور أو مواسم معينة ومن تلك الشهور الوارد ذكرها: شهر محرم الحرام، صفر الخير، ربيع الأول، ربيع الآخر، جمادى الآخرى، رجب الفرد الحرام، شوال المبارك، ذو القعدة، ذو الحجة.

الشهود:

ورد فى نهاية الوثائق أسماء الشهود على تدوين نسخة الوثيقة فى سجل المحكمة، وهؤلاء الشهود بمثابة كتبة السجل من موظفى المحكمة، ولهم مهمة قيد الدعاوى والوثائق فى سجلات المحكمة"[١٦٣].

ومن أسماء الشهود الوارد ذكرها بوثائق الدراسة ما يلى:

المحكمة	اسم الموظف	السنة الهجرية من وإلى	رقم السجل
الزاهد	محمد خطاب الشافعى	١١٣٩-١١٥٠	٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣
	خطاب الأزهرى	١١٣٩-١١٥٠	٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣
	أحمد موسى	١١٥٥-١١٥٦	٦٩٥
	على الشبراوى	١١٥٥	٦٩٥
	موسى المنشاوى	١١٥٥	٦٩٥
	محمد خطاب	١١٥٧-١١٥٨	٦٩٥
	السيد محمد	١١٥٨	٦٩٥
	يوسف خطاب	١١٧٩	٣٩٨
	عمر القيسى*	١١٧٩	٦٩٨
الصالح	محمد مصطفى	١١٥١-١١٥٢	٣٥٠
	أحمد حسن	١١٥١-١١٥٢	٣٥٠
	عطية بن الحسن	١١٥٥	٣٥٢
	محمد مصطفى عبادى	١١٥٥	٣٥٢
	عطية الجنايني	١١٦٥	٣٥٥
	عمر القيسى*	١١٦٥	٣٥٥

* يتضح من أسماء الشهود أن عمر القيسى كان موظفًا فى محكمة الصالح عام ١١٦٥هـ ثم انتقل إلى محكمة الزاهد عام ١١٧٩هـ.

التقسيم الفقهى لوثائق الدراسة:

قسم فقهاء الشريعة الإسلامية شركة العقد إلى ثلاثة أقسام، هى: الأموال والأعمال والوجوه، وكل قسم ينقسم إلى مفاوضة وعنان ووثائق الدراسة – وكما ذكرنا فى مقدمة البحث – هى عقود شركات أموال لأنها تقوم على دفع مقدار معلوم

من النقود للتجارة لتحقيق الربح والمكسب برأس المال، ولكن لم يرد بها صيغة تحدد إن كانت عقد مفاوضة أو عنان. وبالرجوع لمصادر الفقة الحنفى – لأن جميع وثائق الدراسة قد عقدت بين يدى القاضى الحنفى – والمراجع التى تناولت دراسة عقود شركات الأموال من واقع المصادر نعرض باختصار جدولاً يبين أهم شروط عقد الأموال المفاوضة والعنان حتى يمكن تحديد إن كانت مفاوضة أو عنانا.

شروط عقد شركة الأموال المفاوضة	شروط عقد شركة الأموال العنان
• معناها: المساواة لتفويض كل من الشركاء أمور الشركة للآخرين تفويضًا تامًا.	• معناها: إما مأخوذ من قولك عَنَّ لى كذا، وإما من عنان الفرس أو اشتراك كل من الشركاء مع الآخرين، ولأن كلا من الشركاء أعطى عنان التصرف لشركائه
• تتضمن الوكالة والكفالة.	• تتضمن الوكالة فقط، وتبنى على الأمانة لأن ما فى يد كل شريك يعتبر أمانة.
• يشرط المساواة فى حصص رأس المال قدرًا وقيمة وجنسا ويجوز التفاضل فى الجودة.	• يجوز التفاضل والتساوى فى حصص رأس المال.
• يشترط المساواة فى الربح.	• يجوز التفاضل والتساوى فى الربح.
• يشترط فى العقد ذكر لفظ المفاوضة أو عبارة تقوم مقامها أو ذكر جميع شروطها بالتفصيل، أو استيفاؤها وإذا نقص شرط منها اعتبرت عنانا	• لا حاجة إلى لفظ العنان فيها، وإذا عقدت الشركة مطلقة اعتبرت عنانا.
• يشترط العموم فى جميع التجارات ولا تقيد بنوع أو تصرف أو عمل.	• يجوز أن تكون فى عموم التجارات أو تقيد بتجارة خاصة أو نوع من السلع.
• يجوز للشريك المفاوض التصرف المطلق فى المال.	• الشريك العنان مقيد بالإذن فى التصرف فى المال.
• التساوى فى القدرة على التصرف.	• التفاوت فى القدرة على التصرف.
• تشترط المساواة فى الدين: وقد اختلف الأحناف فى الدين، فذهب أبو يوسف إلى عدم ضرورة التساوى وحجته أن المسلم والذمى يتساويان فى الوكالة والكفالة فما يملكه الذمى من بيع الخمر والخنزير يملكه المسلم بالتوكيل، وذهب أبو حنيفة إلى ضرورة التساوى فى الدين، حجته أن الذمى يملك من التصرف مالا يملكه المسلم.	• لا يشترط المساواة فى الدين.

وأخيرًا وبعد الدراسة الدبلوماتية لأجزاء وثائق الدراسة يمكن أن نصنفها كعقود شركات أموال عنان لأنها تحوى شروطه. ولجوء التاجر فى تلك الفترة إلى هذا النوع من العقود للاستفادة من جميع مزاياه والواردة فى نص العقد، والتى أتاحت المرونة والحركة بين الشركاء فى استثمار أموالهم وإدارة أعمالهم التجارية، خاصة فيما يتعلق بجواز التفاضل والتساوى فى حصص رأس المال والربح وجواز التجارة فى عمومها والمحددة بنوع من السلع، وإمكانية الاستفادة من تفاوت القدرة على التصرف بين الشركاء فى الإدارة، فضلا عما تحويه من إذن التصرف فى رأس المال من قبل الشركاء.

ثالثًا- نشر نماذج من وثائق الدراسة:

● الوثيقة الأولى (اللوحة الأولى)

عقد شركة فى تجارة العطريات والتى تعتبر من أرقى التجارات الرفيعة المستوى صادر من محكمة الزاهد سجل رقم ٦٩٠ وثيقة رقم ٤٢٩ صفحة ٢٣٧ بتاريخ غرة رجب ١١٣٩هـ بين شريكين من تجار العطريات حسين زين الدين من أعيان التجار بسوق الفحامين والزينى عبد الباقى داود الفيومى بثغر رشيد قدر مبلغ رأس مال الشركة ٣٠٣,٠٠٠ نصف فضة، حصة كل شريك النصف، للتجارة فى أنواع العطريات وغيرها والمضاربة مع شركائهم والربح يكون بينهما نصفين.

● الوثيقة الثانية (اللوحة الثانية)

عقد شركة فى صناعة سيرجة باعتبارها من الصناعات الاقتصادية الغذائية والتى يعمل بها الأغنياء ويستهلكها المصريون على نطاق واسع صادر من محكمة الزاهد سجل رقم ٦٩١ وثيقة رقم ٣٢٠ صفحة ١٧٧ بتاريخ ١٣ صفر ١١٤٣هـ بين أربعة شركاء هم الحاج محسن الشماع السيرجانى، والحاج محمد بن

إسماعيل، والحاج سعودى بن محمد المزغونى، ومحمد بن منصور الخوانكى الوكيل عن والده قدر مبلغ رأس مال الشركة ٣١٠ دنانير ذهبًا زنجرليا لكل شريك حصة قدرها ٧٧,٥ دينار لشراء سمسم واستخراج سيرجا وطحينة بدولاب السيرجة بخط الاستاذ عبد الوهاب الشعرانى مع بيان خطوات تنظيم العمل بين الشركاء والربح يكون بينهم بالتساوى لكل شريك الربع.

● الوثيقة الثالثة (اللوحة الثالثة)

عقد شركة فى تجارة القماش والتى تمثل خمس صادرات مصر الخارجية، صادر من محكمة الزاهد سجل رقم ٦٩٠ وثيقة رقم ١٠٢٣ صفحة ٥٥٥ بتاريخ ١٥ رجب ١١٤١هـ بين ثلاثة شركاء، الحاج حسن بن عبد الله من طايفة عزبان، وتاجر الأقمشة والطرابيش المغربى عبد القادر البراق الفاسى بخط الغورية، والحاج محمد سلامة البسطى قدر مبلغ رأس مال الشركة ٩٠٠ ريال مشط حجر حصة الشريك الأول الحاج حسن ٤٠٠ ريال وحصة التاجر المغربى ٢٥٠ ريالا وحصة الشريك الثالث ٢٥٠ ريالا للتجارة فى شراء الأقمشة الهندى والطرابيش والجوخ والربح يكون بينهم بالتساوى لكل شريك الثلث.

● الوثيقة الأولى (محكمة الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩)، اللوحة الأولى:

١– لدى مولانا الحاكم الشرعى الحنفى تصادق فخر الأعزة المكرمين نتيجة الأسلاف المفخمين الحاج حسين بن المرحوم الحاج زين الدين من أعيان التجار فى العطريات بخط سوق الفحامين هو كوالده كان

٢– مع فخر أرباب الاحتشام والكمال الفخام الزينى عبد الباقى بن المرحوم الشيخ داود الفيومى القاطن بثغر رشيد والتاجر فى العطريات هو تصادقًا شرعيًا وهما بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار

٣- وجواز الإشهاد عليهما شرعا على أن الذى بينهما على سبيل الشركة الشرعية وأحكامها مبلغًا قدره من الفضة الأنصاف العددية الديوانية معاملة تاريخة بمصر المحمية ثلاثماية ألف نصف وثلاثة آلاف نصف

٤- نصفها حفظا لاصلها وضبطا لجملتها ماية ألف واحدة، وإحدى وخمسين ألف نصف وخمسماية نصف فضة القدر الواقع عليه عقده الشركة بينهما لكل منهما الشطر من ذلك اثنى عشر قيراطًا

٥- لا مزيد لأحدهما على الآخر، وذلك على ما يبين فيه ما هو بمصر المحمية تحت يد الحاج حسين زين الدين مايه ألف واحدة وستة وثلاثون ألف نصف ومايتين نصف فضة وما هو فى

٦- شركة الذمى شحاذة المشروط اثنان وسبعون ألف نصف فضة وخمسماية نصف فضة من ذلك وللذمى شحاذة المذكور نظير ذلك تحت يد الحاج حسين والزينى عبد الباقى وما

٧- هو فى شركة السيد حموى مرسل به بضائع إلى الأقطار الحجازية ثلاثين الف نصف وستماية نصف فضة من ذلك وما هو فى شركة الشيخ عبيد خشبة بالشام ثلاثين ألف

٨- نصف فضة من ذلك وما هو تحت يد إبراهيم الزفتاوى بالاقطار الحجازية ستة عشر ألف نصف فضة من ذلك، وما هو تحت يد نعمان بمكة المشرفة ستة آلاف نصف فضة

٩- من ذلك وما هو زيادة فى شركة السيد حسن الحموى ألف وسبعماية نصف فضة من ذلك وما هو عند السيد أحمد الفيومى عشرة آلاف نصف فضة البيان المرعى المعين قدر

١٠- ذلك وتفصيله بالدفترين المخلدين تحت يد الشريكين المذكورين المؤرخين

بيوم تاريخه وإن ذلك القدر المتصادق عليه الواقع عليه عقد الشركة بينهما فى

١١–تاريخه ليتجران فى ذلك ويرسلان ذلك فى البر والبحر ويضاربان فى ذلك مع شركايهم المذكورين ويشتريان بذلك أنواع العطريات وغيرها المعلومة عندهما

١٢–شرعا المعين أصنافها وأجناسها وأوصافها بالدفترين المخلدين تحت أيديهما بالطريق الشرعى المؤرخين فى تاريخه حسب تصادقهما على ذلك واعترافهما بذلك لشهوده

١٣–فى تاريخه الاعتراف الشرعى وأذن كل منهما للآخر بأن يرسل البضائع فى البر والبحر الملح الاجاج ونيل مصر حسبما يراه كل منهما منضدا لرأس مال الشركة إذنا شرعيًا مقبولاً

١٤–من كل منهما بالطريق الشرعى وعلى أن كل شيء أظهره الله سبحانه وتعالى من ربح ويسره من فايدة بعد إخراج المصاريف اللازمة ورأس مال الشركة الخاصة لهما وما هو مضاف إليها

١٥–يكون الربح مقسوم بينهما شطرين الشطر الأول وهو النصف من ذلك للحاج حسين المذكور والشطر الثانى وهو النصف الآخر للزينى عبد الباقى المذكور وذلك بعد

١٦–أن تقايلا وتطارحا وتفاسخا أحكام الشركة السابقة بينهما على تاريخه المعينة بالحجة المسطرة نسختان من هذه المحكمة المؤرخة فى غرة شهر صفر الخير سنة ثمانية وثلاثين

١٧–ومماية وألف وتسلم كل منهما ما وجب له تسلمه شرعا بعد تحرير الحساب بالضبط الشافى بينهما من ربح ورأس مال وغير ذلك تقايلا

وتطارحا وتفاسخا

١٨- شرعيات وتصديق كل منهما على براة ذمة الآخر من كل حق شرعى سابق على تاريخه وإلى يوم تاريخه بما هو معلوم قدره عندهما شرعا سوى علقة رأس مال الشركة

١٩- المتصادقان عليه على الحكم المشروح أعلاه التصادق الشرعى بغير زايد على ذلك حسب اعترافهما بذلك لشهوده فى تاريخه الاعتراف الشرعى المقبول بالطريق

٢٠- الشرعى وثبت الإشهاد بذلك كما شرح لدى مولانا الحاكم المومى إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتًا شرعيًا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيًا مسيولا فى ذلك وأشهد على نفسه بذلك

٢١- وبه شهد فى غرة شهر رجب الفرد الحرام سنة تسع وثلاثين ومايه وألف وحسبنا ربنا

الشيخ محمد خطاب الشافعى — والشيخ خطاب الأزهرى

• الوثيقة الثانية (محكمة الزاهد سجل ٦٩١ وثيقة رقم ٣٢٠ ص ١٧٧، ١٣ صفر ١١٤٣هـ) اللوحة الثانية

١- لدى مولانا الحاكم الشرعى الحنفى زاد فضله أنه بحضرة كل من المكرم الحاج على بن الحاج على وفا المعصرانى والمكرم الحاج أحمد بن الحاج محمد

٢- المزغونى وولده المكرم الحاج محمد والشمسى محمد عبد العاطى السيرجانى والحاج على عشرى وأطلاعهم على ما يأتى فيه اشهد على كل من

الاختيار

٣– المكرم الحاج محسن بن المرحوم الحاج مكى الشهير بالشماع السيرجانى بخط العارف بالله تعالى سيدى عبد الوهاب الشعرانى أعاد الله علينا وعلى المسلمين

٤– من بركاته والمكرم الحاج محمد بن المرحوم الشيخ إسماعيل والمكرم الحاج سعودى بن الحاج محمد المزغونى المذكور والمكرم الشمسى محمد بن الحاج منصور الخوانكى

٥– المشمول محمد المذكور بوكالة والده الحاج منصور المذكور الثابت توكيله عنه مما سينكر لدى مولانا الحاكم المومى إليه (شهادة كل) بما هو نهج الثبوت

٦– الشرعى شهوده الإشهاد الشرعى وهم بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا أن الذى بينهم على سبيل الشركة الشرعية وأحكامها بالسوية بينهم مبلغا قدره

٧– من الدنانير الذهب الزنجرلى السكة السلطانى ثلاثمانية دينار وعشرة دنانير ذهبا زنجرليا لكل واحد منهم سبعة وسبعون دينارا

٨– ونصف دينار ذهبا زنجرليا وأن كامل المبلغ المذكور تحت يد الحاج محمد إسماعيل المذكور ليشترى بذلك سمسم ويستخرجه سيرجا

٩– وطحينة بالدولاب المعروف بخط الاستاذ المشار إليه، وأن السمسم الذى يشترى يوضع بالطبقة التى بالدولاب المذكور وأن الذى

١٠– يستخرج من السمسم يكون تحت يد الحاج سعودى المذكور كل قنطار ورطل بالوزن المعتاد، وأن الحاج محمد الموكل المذكور تعهد بالنصبه

١١–بالدولاب المذكور وأن كامل ما يجمع من الغلال يكون تحت الحاج

سعودى المذكور وأن كامل ما يجمع يدفع للحاج محمد إسماعيل ويكرر به

١٢-لشراء السمسم وأن كل شيء أظهره الله سبحانه وتعالى من ربح ويسره من فايدة أو قدره من خسر بعد إخراج رأس مال الشركة وأجره الدولاب

١٣-والمصاريف اللازمة يكون بينهم لكل واحد منهم الربع فى ذلك لا مزيد لأحدهم عن الآخر وعليهم حفظ ذلك وصونه والخروج من عهدته

١٤-لهم بالطريق الشرعى باعترافهم بذلك وتصديق كل منهم الآخر على ذلك الاعتراف والتصديق الشرعيين المقبولين من كل منهم بالطريق الشرعى

١٥-على الوجه الشرعى وتصادقوا على ذلك كله التصادق الشرعى وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المومى إليه بشهادة شهوده ثبوتًا شرعيًا.

١٦-وحكم بموجب ذلك حكما شرعيًا مسيولا عن ذلك وأشهد على نفسه بذلك وبه شهد وحرر فى ثالث عشر صفر الخير سنة ثلاث وأربعين ومايه وألف

الشيخ خطاب والشيخ محمد خطاب

الأزهرى الشافعى

- الوثيقة الثالثة (الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥، ١٥ رحب ١١٤١هـ) اللوحة الثالثة:

١-لدى مولانا الحاكم الشرعى الحنفى زاد فضله بحضرة الشيخ العمدة الفاضل حاوى الفضايل شمس الدين محمد بن المرحوم الحاج محمد المكناسى المالكى زاد

فضله

٢–تصادق فخر أمثاله الكرام كمال أقرانه العظام الحاج حسن ابن عبد الله طايفة عزبان الشهير بالجوهرى مع الأمثل المكرم الحاج عبد الخالق بن المرحوم الحاج

٣–عبد القادر البراق المغربى الفاسى التاجر فى الأقمشة والطرابيش بخط الغورية والمكرم الحاج محمد بن المرحوم الحاج سلامة الشهير بالبسطى تصادقًا شرعيًا

٤–وهم بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار وجواز الإشهاد عليهم شرعًا على أن الذى بينهم على سبيل الشركة الشرعية وأحكامها على الحكم الاتى بيانه

٥–فيه مبلغًا قدره من الريال المشط الحجر تسعماية ريال بمشط حجر ما هو للحاج حسن أربعمايه ريال من ذلك وما هو للحاج عبدالخالق المذكور مايتا

٦–ريال ثنتان وخمسون ريالا من ذلك وما هو للحاج محمد المذكور مايتا ريال ثنتان وخمسون ريالا باقى ذلك ليتجروا فى ذلك فى شرا الطرابيش والجوخ

٧–والأقمشة الهندى وغير ذلك مما هو منضد ومروج لرأس مال الشركة ويبيعوا ذلك ويديروه المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة بالحانوت الكاين بخط سوق

٨–الغورية وأن رأس مال الشركة المذكورة تحت يد الحاج عبد الخالق المذكور عليه حفظه وصونه وكل شيء أظهره الله من ربح ويسره من فايدة يكون مقسوم بينهم على قدر المال

٩–ما هو للحاج حسن المذكور أربعة أتساع ذلك وما هو للحاج عبد الخالق تسعان ونصف تسع من ذلك وما هو للحاج محمد تسعان ونصف تسع باقى ذلك وإن الحاج حسن

١٠- المذكور تبرع لهما سوية بتسع واحد من الأربعة اتساع المختصة به نظير عملهما ومباشرتهما للشركة المذكورة فى البيع والشرا ليصير كل منهما لـــه ثلث الربح

١١- المتحصل من الشركة المذكوره بعد إخراج أجرة الحانوت والمـــصاريف اللازمة ما هو للحاج حسن ثلاثة أتساع والحاج عبد الخالق نظير ذلك ثلاثة اتساع

١٢- والحاج محمد ثلاثة اتساع باقى ذلك البيان المرعى حـــسبما تـــصادقوا وتراضوا على ذلك التصادق والتراضى الشرعيين باعترافهم بذلك، شهوده فى

١٣- تاريخه ومن سمى بأعاليه التصادق الشرعى على الوجه الشرعى وثبـــت الإشهاد بذلك، لدى مولانا الحاكم المومى إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتًـــا شرعيًاو حكم بموجب

١٤- ذلك حكمًا شرعيًا مسيولا فى ذلك وأشهد على نفسه بذلك وبه شهد وحرر فى خامس عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة إحدى وأربعين ومايـــة وألف وسبحان من له كمال

١٥- العز والشرف وحسبنا الله ونعم الوكيل

الشيخ محمد خطاب الشافعى

والشيخ خطاب. الازهرى

رابعًا– اللوحات:

اللوحة الأولى

محكمة الزاهد سجل رقم ٦٩٠ وثيقة رقم ٤٢٩ صفحة ٢٣٧

بتاريخ غرة رجب ١١٣٩هـ

اللوحة الثانية

محكمة الزاهد سجل رقم ٦٩١ وثيقة رقم ٣٢٠ صفحة ١٧٧

بتاريخ ١٣ صفر ١١٤٣هـ

اللوحة الثالثة

محكمة الزاهد سجل رقم ٦٩٠ وثيقة رقم ١٠٢٣ صفحة ٥٥٥

بتاريخ ١٥ رجب ١١٤١هـ

الهوامش والتعليقات

١- لمزيد من التفاصيل عن أنواع شركات الأشخاص والأموال بمفهوم العصر الحديث وعلاقتها بالفقه الإسلامى، انظر: على الخفيف، الشركات فى الفقه الإسلامى بحوث مقارنة معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٩٢-٩٧، عبد العزيز عزت الخياط، الشركات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، ط١، وزارة الأوقاف، والشئون والمقدسات الإسلامية، الأردن، ١٩٧١، ص ١٣-١٤.

٢- عن المزايا التى قدمتها المحاكم الشرعية وعقود الشركات لفئة التجار فى العصر العثمانى انظر وثائق الدراسة، عبد الرحيم عبد الرحمن، فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ (سلسلة تاريخ المصريين ٣٨) ص ١٤٥، ١٨٣، نللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار، ترجمة رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٣-١٠٦، ١١٥، جليلة جمال القاضى، رشيد، النشأة الأزدهار، الانحسار، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، (مدن تراثية ٤)، ص ٧٢، سليمان محمد حسين حسانين، تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣ (تاريخ المصريين ٢٤١) ص ٢٢٩-٢٣١.

٣- سوق الفحامين بخان الشجاعى بخط البندقيين، سوق الفحامين من أسواق وسط القاهرة وفى نهاية ق ١٧م تجمع فيه معظم العطارين كما تخصص فى بيع الأقمشة والطرابيش ومن وثائق الدراسة يبدو أن تجار العطريات كانوا يقيمون فى نفس أماكن العطارين لاشتراكهم فى تجارة المواد الغذائية والطبية، على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر، ط٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، حـ٣، ص ٢١٨، أندرية ريمون، الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسى جمال الدين، مراجعة رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، (المشروع القومى للترجمة ٨١٨) ص ٥١٨، ٥١٩، نللى حنا، تجار القاهرة، فى العصر العثمانى، ص ٢٠٤.

٤- ثغر رشيد، تميزت رشيد فى العصر العثمانى بالحركة الاقتصادية والاجتماعية، وكان لها دور فى التجارة الخارجية حيث كانت سوقا لمنتجات الأقاليم ومركزًا لتجارة الجملة والتجزئة عن مدينة رشيد انظر، جليلة جمال القاضى، رشيد: النشأة، الازدهار، الانحسار، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، (مدن تراثية ٤).

٥– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧ ت غرة رجب ١١٣٩.

٦– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١ ت ١٢ ذى القعدة ١١٤١.

٧– الزاهد سجل ٦٩٢ رقم ١٨٩ ص ٩٣ ت ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥.

٨– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٥٢٦ ص ٢٨٧ ت غرة ذى الحجة ١١٣٩.

٩– الزاهد سجل ٦٩٢ رقم ١٨٨ ص ٩٢، ٩٣ ت ١٠ جمادى الآخرة ١١٤٥.

١٠– وكالة الحمزاوى، الوكالة منشأة تستخدم للتجارة الكبيرة لتخزين البضائع قبل توزيعها وتتفق مع نشاط السوق الذى تقام فيه وخلال العصر العثمانى لم يكن هناك تباين واضح بين الوكالة والخان فالمبنى الواحد تارة ينعت بالوكالة وتارة أخرى ينعت بالخان. وخان الحمزاوى كان أصله بيتا لابن السلطان الغورى، وقيل: لبنت بنته وخلال ق١٨م كان مكانا للتجار الشوام وبيع الأقمشة المحلية والمستوردة. الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩هـ، على مبارك: المصدر السابق، حـ٣، ص ١٦٣، أندرية ريمون، المرجع السابق، ص ٤٤٢، ٥٠٤.

١١– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤ ت ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

١٢– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٤٧٠ ص ١٥٥ ت ١٤ رجب ١١٥٧.

١٣– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٨٧٤ ص ٢٦٧ ت ١٥ ذى القعدة ١١٥٨.

١٤– تللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى ص ٦٠، ٦١، ١١١.

١٥– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤ ت ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

١٦– عن عقد الشركة فى الفقه الإسلامى على المذهب الحنفى، انظر المصادر التالية:

ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى معوض ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤، حـ٦، ص ٢٦٧–٥١٣ وحاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر العربى، بيروت، ١٩٩٥، حـ٤، ص ٤٩٧–٥١٨/ ابن الهمام، شرح فتح القدير على الهداية، علق عليه عبد الرازق غالب المهدى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، حـ٦، ص ١٤٣–٢١٥/ البهوتى، كشاف القناع عن متن الإقناع، راجعه هلال مصيلحى مصطفى، دار الفكر، لبنان، ١٩٨٢، حـ٣، ص ٤٩٥–٥٠٣، جماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية فى مذهب الأمام أبى حنيفة النعمان، وبهامشة فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية، ط٢، دار الفكر، لبنان، ١٩٩١، حـ٣، ص ٦١١–٦٢٤/ السمرقندى، الشروط وعلم الصكوك، تحقيق محمد جاسم الحديثى، دار الشئون للثقافة العامة، العراق، ١٩٨٧، (سسلة خزانة التراث) ص ١٣٩–١٤٨/ الكاسانى، كتاب بدائع الصنائع فى

ترتيب الشرائع، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦،، حـ٦، ص ٥٦-٨٩/ المرغينانى، الهداية شرح بداية المبتدى مع نصب الراية، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥، حـ٤، ص ٣٣٨-٤٤٠/ النسفى، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، حـ٥، ص ٢٨٢-٢٩٧.

١٧- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧ ت غرة رجب ١١٣٩.

١٨- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦ ت ٢٤ ربيع أول ١١٥٦.

١٩- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١ ت ١٢ ذى القعدة ١١٤١.

٢٠- الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٢٣٧ ص ١٨١ ت ٢٢ ربيع أول ١١٤٣.

٢١- سلوى على ميلاد، الوثائق العثمانية، دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، (د.ت) ص ٣٠٤.

٢٢- الصالح سجل ٣٥٠ رقم ٣٢٣ ص ١٧٧ ت ٢٤ شوال ١١٥٢.

٢٣- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧ ت غرة رجب ١١٣٩.

٢٤- الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥.

٢٥- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

٢٦- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧ غرة رجب ١١٣٩.

٢٧- شيخ سجادة السادة الغنامية توجد تكية الغنامية فى حارة الشيخ غنام وبها ضريح الشيخ محمد غنام داخل مزار صغير ومحل لإقامة الصلاة ومساكن للدراويش ، الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٨٧٤ ص ٢٦٧، ١٥ ذى القعدة ١١٥٨، على مبارك: المصدر السابق، حـ٣، ص ٢١٨.

٢٨- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦، ٢٤ ربيع أول ١١٥٦.

٢٩- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

٣٠- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤، ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

٣١- الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥.

٣٢- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٦٤٤ ص ٢٠٢، ٦ محرم ١١٥٨.

٣٣- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٦ ص ٨، ٨ شوال ١١٥٥.

٣٤- وكالة الخرنوب من الوكالات التى شيدت فى العصر العثمانى فى ميناء بولاق عام ١٦٢٦م (أثر ٥٣٦) وفيها تكدس المنتجات الواردة من أوربا والإمبراطورية العثمانية ومن مصر السفلى، الزاهد

سجل ٦٩١ رقم ٣٢٧، ص ١٨١، ٢٢ ربيع أول ١١٤٣، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ٤٠١، ٥٠٣.

٣٥– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤، ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

٣٦– سوق الجملون أنشئ فيه حوانيت سكنها البزازون حيث كانت تباع الملاءات المحلية وأقمشة الحجاز والهند، الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ٥٠٣.

٣٧– الزاهد سجل ٦٩٣ رقم ٧٧٨ ص ٣٦٤، ١٢ ربيع أول ١١٥٠.

٣٨– شاب خالى العزارين هو شاب بالغ راشد تقبل شهادته ويستطيع التصرف فى ماله ولكنه لم يبلغ مرحلة الرجولة وعندما تنبت لحيته يصبح رجلا كامل الرجولة، الزاهد سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣، ١٦ ربيع آخر ١١٥٥، نللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ص ٧٣.

٣٩– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦، ٢٤ ربيع أول ١١٥٦.

٤٠– ابن عابدين: رد المختار على الدر المختار حـ ٦ ص ٢٨٤، النسفى: المصدر السابق، حـ ٥ ص ٢٨٢ البهوتى: المصدر السابق، حـ ٥، ص ٤٩٥، أحمد إبراهيم بك: المعاملات الشرعية المالية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٢١٩، على الخفيف: المرجع السابق، ص ٢٨، ٤٣.

٤١– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١، ١٢ ذى القعدة ١١٤١.

٤٢– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٦ ص ٨، ٨ شوال ١١٥٥.

٤٣– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١١٦٦ ص ٦٤٢، ٢ صفر ١١٤٢.

٤٤– الصالح سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣، ١٦ ربيع آخر ١١٥٥.

٤٥– الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣٢٠ ص ١٧٧، ١٣ صفر ١١٤٣.

٤٦– الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣١٩ ص ١٧٦، ٥ صفر ١١٤٣.

٤٧– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦، ٢٤ ربيع أول ١١٥٦.

٤٨– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٤٧٠ ص ١٥٥، ١٤ رجب ١١٥٧.

٤٩– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٨٥٨ ص ٤٥٦، ١٤ صفر ١١٤١.

٥٠– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

٥١– الحاج أحمد إبراهيم الشويخى من تجار البن والأقمشة، امتلك فى وكالة الباشا حاصلا خاص بالأقمشة، بالإضافة إلى تجارته فى البن، وينتمى إلى عائلة الشويخ والتى ضمت عددًا من المشايخ، الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص

٤٧٦، ٦٤٢.

٥٢- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥، ١٥ رجب ١١٤١.

٥٣- عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق ص ١٦٢، نللى حنا، ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية (ق١٦-١٨م)، ترجمة رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٧٨.

٥٤- سليمان محمد حسين: المرجع السابق ص ٢١٧، ٢١٨

٥٥- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٥٢٦ ص ٢٨٧، غرة ذى الحجة ١١٣٩.

٥٦- سليمان محمد حسين: المرجع السابق ص ٢١٨.

٥٧- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥، ١٥ رجب ١١٤١.

٥٨- نللى حنا: تجار القاهرة: ص ١٠٣-١٠٦.

٥٩- الكاسانى: المصدر السابق حـ٦ ص ٩١، النسفى: المصدر السابق حـ٥ ص ٢٨٤، عبد العزيز الخياط، المرجع السابق، ص ٢٣.

٦٠- سيدهم ولد عطية النصرانى اليعقوبى، كان لا بد من كتابة ديانة أهل الذمة إذا كان نصرانيًا أو يهوديًا ويوضح مذهبه أو عقيدته وقد أشارت الوثائق إلى الاقباط باستخدام اسم النصارى اليعقوبيين. وقد تخصص الأقباط فى ممارسة الأنشطة الحرفية مثل أعمال الخشب والبناء. الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٨٥٨ ص ٤٥٦، ١٤ صفر ١١٤١ وسجل ٦٩١ رقم ٣٢٧ ص ١٨١، ٢٢ ربيع أول ١١٤٣، سلوى ميلاد، المرجع السابق، ص ١٢٥، أندرية ريمون: المرجع السابق ص ٦٨١.

٦١- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

٦٢- سليمان محمد حسين: المرجع السابق، ص ٢٦٩-٢٧٢.

٦٣- الزاهد سجل ٦٩٣ رقم ٧٧٨ ص ٣٦٤، ١٢ ربيع أول ١١٥٠.

٦٤- عن أهلية المتصرف القانونى انظر ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار حـ ٦ ص ٤٦٧، الكاسانى، المصدر السابق، حـ ٦ ص ١٥٧، على الخفيف: المرجع السابق، ص ٢٧، ٢٨.

٦٥- الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥.

٦٦- سلوى ميلاد: المرجع السابق ص ١١٦.

٦٧- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٨٥٨ ص ٤٥٦، ١٤ صفر ١١٤١.

٦٨- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٨٧٤ ص ٢٦٧، ١٥ القعدة ١١٥٨.

٦٩– الكاسانى: المصدر السابق حـ ٥ ص ٢٥٦، البهوتى: المصدر السابق، حـ٣ ص ٥٠٠–٥٠٣.

٧٠– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

٧١– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ١٥٥، ١٥ رجب ١١٤١.

٧٢– الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣١٩ ص ١٧٦، ٥ صفر ١١٤٣.

٧٣– لمزيد من التفاصيل عن رأس المال فى عقد الشركة انظر ابن عابدين: حاشية رد المختار على الدر المختار حـ ٤ ص ٥٠٢، الكاسانى: المصدر السابق، حـ ٥ ص ٥٩، البهوتى: المصدر السابق حـ٣ ص ٤٩٧، ابن الهمام، المصدر السابق حـ ٦ ص ١٤٦.

٧٤– الذهب الزنجرلى: من العملات المحلية، والتى صدر أمر بسكها فى عهد السلطان أحمد الثالث ١٧٠٧م وكان ذا جودة عالية والتى بدأت فى الانخفاض بعد عام ١٧٢٠م، وقد أطلق عليه الزنجرلى لأنها عملة مزنجلة، أى مقيدة أو محاطة بزنجيل، أى: سلسلة، الكرملى، النقود العربية والإسلامية وعلم النميات ط٢، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧ ص ١٩١، ٢٣٣، أندرية ريمون: المرجع السابق، حـ١ ص ١١١، ١١٨.

٧٥– فندقلى: من العملات الذهبية المحلية والتى تم سكها عام ١٧٢٥م، وفى عام ١٧٧٥م تم إيقاف ضربه لانخفاض قيمته وتزييفه، وأصل اسمه منسوب إلى الفندقية من بلاد إيطاليا لأنه ضرب فيها، الكرملى: المرجع السابق، ص ٢١٨–٢٢٠، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ١١٤.

٧٦– الزر محبوب: من العملات المحلية، واسم زر: لفظة فارسية تعنى الذهب، ومحبوب كلمة عربية، وتم سكه فى مصر عام ١٧٣٦م بعد إيقاف ضرب الفندقلى واستبداله بالزر محبوب الذى أصبح الأكثر انتشارًا خلال من ١٨م، الكرملى، المرجع السابق ص ٢٣٣، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٩.

٧٧– نصف فضة: من العملات المصرية الشائعة التداول خلال الفترة العثمانية سواء فى المعاملات التجارية أو الحسابات المالية، الكرملى: المرجع السابق، ص ٢٠٢، أحمد السيد الصاوى. نقود مصر العثمانية، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٤.

٧٨– ريال حجر مشط أو ريال أبو طاقة: ريال حجر مشط هو القرش الإسبانى، وكان من الفضة الأوربية الجيدة العيار واستخدم على نطاق واسع فى كل بلاد الشرق خلال ق١٨م. والريال أبو طاقة: هو الريال الألمانى – التالر – وظهر فى مصر ١٧٠٣م تحت مسمى أبو طاقة أو بطاقة، وقد فرض نفسه على تجارة الشرق عام ١٧٥١م وكان العملة المتداولة فى مصر فى كل الصفقات التجارية خلال ق١٨م. وقد حدث خلط فى التمييز بين النقدين خلال ق١٨م. فى الوثائق نجد

وجود ريال مشط بطاقة، وكان مصطلح مشط يعنى ظاهرا الريالين الإسبانى والألمانى واستنادًا إلى الوفرة الكبيرة من الريال البطاقة كعمله حسابية فإن المقصود بالريال المشط هو أبو طاقة. أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧.

٧٩- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

٨٠- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

٨١- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١، ١٢ القعدة ١١٤١.

٨٢- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٥٢٦ ص ٢٨٧، غرة ذى الحجة ١١٣٩.

٨٣- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

٨٤- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٦ ص ٨، ٨ شوال ١١٥٥.

٨٥- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٨٥٨ ص ٤٥٦، ١٤ صفر ١١٤١.

٨٦- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

٨٧- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٦٤٤ ص ٢٠٢، ٦ محرم ١١٥٨.

٨٨- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٤٧٠ ص ١٥٥، ١٤ رجب ١١٥٧.

٨٩- الصالح سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣، ١٦ ربيع آخر ١١٥٥.

٩٠- ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، حـ٦ ص ٤٩٠، ٤٩٢، الكاسانى: المصدر السابق، حـ٦، ص ٦٥ على الخفيف: المرجع السابق ص ٥٦، عبد العزيز الخياط: المرجع السابق، ص ٣٢، ٣٣.

٩١- الزاهد سجل ٦٩٣ رقم ٧٧٨ ص ٣٦٤، ١٢ ربيع أول ١١٥٠.

٩٢- الزاهد سجل ٦٩٥، رقم ١٣١، ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

٩٣- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١، ١٢ القعدة ١١٤١.

٩٤- الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥، ١٥ رجب ١١٤١.

٩٥- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٦٤٤ ص ٢٠٢، ٦ محرم ١١٥٨.

٩٦- الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٧ ص ٤٤، ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

٩٧- عن إرسالية ببلاد البندقية، ترجع علاقة تجارة مصر معها منذ العصر المملوكى، وكان تجار البنادقة يفدون إلى القاهرة والإسكندرية لشراء ما يحتاجونه من السلع تحت حماية القنصل العام فى القاهرة ومن المنتجات المرسلة سنويًا إليها السكر والتوابل، وقد قام البنادقة بدور الموزع للسلع الشرقية فى

الأسواق الأوروبية وجلب السلع الأوروبية إلى مصر لتصديرها إلى خارج مصر عن طريق جدة ومكة. جيرار: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، حـ١، الزراعة – الصناعات – التجارة – وصف مصر (٤) ترجمة زهير الشايب ط١، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٨٨–٢٩٥.

٩٨– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

٩٩– الزاهد سجل ٦٩٢ رقم ١٨٩ ص ٩٣، ١٥ جمادى الآخرة ١١٤٥.

١٠٠–ابن عابدين: رد المختار على الدر المختار حـ٦ ص ٤٩٠، النسفى: المصدر السابق، حـ ٥ ص ٢٩٧، على الخفيف: المرجع السابق ص ٥٨.

١٠١–السمرقندى: كتاب الشروط والوثائق ص ١٤٢، عبد العزيز الخياط: المرجع السابق، ص ٣٣.

١٠٢–العطريات: ذكر لنا رويه من علماء الحملة الفرنسية شدة حرص المصريين لاستخدام خلاصة العطور والروائح والراتنجات العطرية المستخرجة من النباتات العطرية والأزهار، والتى استخدمها العطارون فى إعداد البلسم والزيوت العطرية ومستحضرات التجميل، ويتضح من وثائق الدراسة أنه كان هناك فئة من التجار متخصصة فى تجارة العطريات واستجلاب تلك النباتات والعطريات والراوتنج من داخل مصر وخارجها. عن أنواع هذه النباتات، انظر: رويه، التداوى بالأعشاب عند المصريين المحدثين (دراسة حول عقاقير المصريين) موسوعة وصف مصر (حـ١١) قاهرة المماليك، القاموس الجغرافى للبلدان، ترجمة زهير الشايب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٥٩–١٧٨، جيرار: المصدر السابق، ص ١٩٨–١٩٩.

١٠٣–الحرير: يعد من منتجات الرفاهية التى يتم استيرادها من الخارج وخاصة الشام ومنذ ق ١٧م كان يوجد فى مدينة القاهرة – شارع "تربيعة الحرير" والذى ضم أفراد طائفة الحريريين، وتسمى مصانع غزل الحرير "دولاب فتال". جومار: وصف مصر مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة أيمن فؤاد سيد، الخانجى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٥٦، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ٥٠٧.

١٠٤– الأقمشة الهندى والمحلاوى والبلدى: تعد تجارة الأقمشة من أهم الأنشطة التجارية، وتأتى فى المرتبة الأولى من حيث عدد التجار ومن أهم أسواقها سوق الغورية؛ حيث يتم فيه بيع الأقمشة المحلية والمستوردة، وقد مثلت الأقمشة المحلية خُمْس الصادرات، وأهمها ما يصنع فى إقليم المحلة والتى أطلق عليها دمياطى وعجمى وآمان ومحلاوى، والأقمشة المستوردة كانت ترد إلى مصر عن طريق شبه الجزيرة العربية وسوريا. جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٠، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ٤٩٣، ٥٠٣.

١٠٥–الطرابيش: غطاء للرأس، مصنوع من الجوخ يجلب من المغرب، وقد حل محل الطاووق وخلال

العصر العثمانى دخل الطرابيشية المغاربة مصر واستقروا فى الغورية وحققوا ثروات كبيرة، أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ٥٠٩.

١٠٦-الجوخ من المنتجات الأوروبية التى كانت تصدرها مصر إلى الحجاز واليمن وخلال ق١٨م انتشرت ملابس الجوخ الأوروبية وخاصة بين بيوت الطبقة الحاكمة، وكان له سوق الجوخيين. على مبارك: المصدر السابق حـ٢، ص ١١٧، أندرية ريمون: المصدر السابق، ص ٢٥٤-٢٣٦.

١٠٧-اللبان مادة صمغية مطاطية تستخدم كقابض ومطهر ويجلب من شبه الجزيرة العربية. روييه: المصدر السابق، ص ١٧٢.

١٠٨-الشمع: كان يصنع من شمع العسل ويباع فى معمل الشمع ويؤتى من سوريا والمغرب وأغلب صانعيه من الأقباط. أولياجلبى: سياحتنامه مصر، ترجمة محمد على عوض، تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٦٦، جومار: المصدر السابق، ص ٢٩٠.

١٠٩-خروب وعرقسوس وزبيب: الخروب: يزرع فى أرض مصر، والعرقسوس: من جذور نبات يرد من آسيا الصغرى وجزر اليونان، وباعة العرقسوس يجوبون به شوارع القاهرة فى فصل الصيف. والزبيب: من الأعناب المجففة التى ترد من قبرص وجزر اليونان. جيرار: المصدر السابق ص ١٩٧، اولياجلي: المصدر السابق، ص ٦١٦.

١١٠-سيرج وسمسم وطحينة وزيت حار: كان معظم المصريين يستهلكون السيرج عجينة السمسم والزيت الحار لإشعال الوقود وإضافتها إلى المنتجات الغذائية ويعمل بهذه الصناعة الاغنياء ولكنهم ملوثون ويقتات الشعب وخاصة النساء على عجينة السيرج والزيت الناتج منها سميك وأخضر اللون. جيرار: المصدر السابق ص ١٩٤-١٩٥، روييه. المصدر السابق، ص ١٧٥.

١١١- البقم: نوع من الخشب الملون المسمى بكَّم، ينتج منه لون أحمر داكن اللون يستخدم فى صبغ الحرير فى شكل رُبط. جومار: المصدر السابق ص ٢٦٠، ٢٦٣.

١١٢-الشب تستخرج من سلفات الالومنيوم الموجود وسط رمال الصحراء وتكون رطبة حين استخراجها وتكسر وتجفف فى الشمس وتنقل حتى قرية الجوبانية شمال أسوان حيث يأتى الناس من جميع أنحاء مصر لشرائها. جيرار: المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.

١١٣- العفص يجلب من حلب ويستخدم فى الصباغة باللون الأسود. جيرار: المصدر السابق، ص ٢٦٠.

١١٤-صناعة البصمة البلدى: حيث توجد مصانع البصمة أى الطباعة على المنسوجات وتسمى "دولاب البصمجية" حيث بها لوحات تحمل رسومات لصبغ الأقمشة والعدة المستخدمة فى هذه الصناعة

غالية الثمن، ولهذه الصناعة أهمية فى الحياة الاقتصادية، جومار: المصدر السابق، ص ٢٦١، أندرية ريمون، المرجع السابق، ص ٣٨٠، ٥١٠.

١١٥–الصالح سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣، ١٦ ربيع آخر ١١٥٥.

١١٦–الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥.

١١٧–الزاهد سجل ٦٩٨ رقم ٣٩٢ ص ١١١، ١٠ ربيع آخر ١١٧٩.

١١٨–الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣١٩ ص ١٧٦، ٥ صفر ١١٤٣.

١١٩–الصالح سجل ٣٥٠ رقم ٣٢٣ ص ١٧٧، ٢٤ شوال ١١٥٤.

١٢٠–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١، ١٢ القعدة ١١٤١.

١٢١–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥، ١٥ رجب ١١٤١.

١٢٢–النسقى: المصدر السابق حـ٥ ص ٢٩٣، ابن الهمام: المصدر السابق، حـ٦ ص ١٦٨ على الخفيف: المرجع السابق، ص ٤٦.

١٢٣–الزاهد سجل ٦٩٨ رقم ٣٩٢ ص ١١١، ١٠ ربيع آخر ١١٧٩.

١٢٤–على الخفيف: المرجع السابق ص ٢٨.

١٢٥–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٢٦–الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤، ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

١٢٧–الصالح سجل ٣٥١ رقم ٧٢٦ ص ٤٢٣، ١٦ ربيع آخر ١١٥٥.

١٢٨– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

١٢٩–الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

١٣٠–الكاسانى: المصدر السابق حـ٦ ص ٦١، ناهد حمدى: الشكل الدبلوماتى لوثائق الشركات دراسة تحليلية مقال فى مجلة كلية الآداب فرع بنى سويف مج١، ع١، ديسمبر ١٩٩١، جامعة القاهرة، ١١٩٢ ص ١٢٦–١٧١.

١٣١–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٣٢–الصالح سجل ٣٥٠ رقم ٣٢٣ ص ١٣٧، ٢٤ شوال ١١٥٢.

١٣٣–نفس الوثيقة السابقة، بمقارنة إجمالى البضائع المرسلة إلى الشام والتى بمصر ١٢٦,٧٨٠ نصف فضة بإجمالى رأس مال الشركة ١٣٢,٧٨٠ نصف فضة نجد أن الفارق بينهما ٦٠٠٠ نصف فضة، ولعل المبلغ يكون الستة آلاف قد خصص لمصاريف وأجرة البضائع المرسلة برًا وبحرًا.

١٣٤–السوق يمثل إطارًا يتجمع فيه النشاط الحرفى وتجارة التجزئة، فهو منشأة اقتصادية مفتوحة يصطف على جانبيها الحوانيت والورش بطول الشارع، ويكتب اسم السوق من النشاط السائد فيه، أو من اسم مسجد أو ضريح مشيد فيه، أندرية ريمون: المرجع السابق ص ٤٣٨، ٤٤٢.

١٣٥–يوجد ضريح الأستاذ الشيخ عبد الوهاب الشعرانى صاحب التآليف الشهيرة حيث يعد نموذجًا لعالم متصوف ضبط أسلوب كتابته ليتواءم مع قدرات الطبقة الوسطى؛ فقد وجه كتاباته إلى صغار التجار والحرفيين حتى يتسنى لهم فهم واجباتهم الدينية. نللى حنا: ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية، ص ١٧٨–١٧٩.

١٣٦–حسن خان بن السفار حسنى التجار السفار: هم نوع آخر من صغار التجار بجانب المتسببين، وهم الذين يسافرون عبر الولايات العثمانية حاملين معهم بضائعهم لبيعها من بلد إلى بلد ومنهم من ربحت تجارته أموالاً كثيرة، تضعه فى الطبقة المتوسطة من التجار، سليمان محمد حسين: المرجع السابق ص ٩٣.

١٣٧–الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ٨٧٤ ص ٢٦٧، ١٥ ذى القعدة ١١٥٨.

١٣٨– ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار حـ ٦ ص ٤٨٣، على الخفيف: المرجع السابق، ص ٥٢.

١٣٩–سليمان محمد حسين: المرجع السابق، ص ٢٣١.

١٤٠–الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣١٩ ص ١٧٦، ٥ صفر ١١٤٣.

١٤١–كانت رحلة الحج توفر للتجار فرصة عقد صفقات مهمة بصحبة موكب الحج؛ لما يوفره لهم من الحماية والإعفاءات الجمركية التى يتمتع بها الحجاج، كما كانت مكة من أغنى الأسواق فى العالم وكان يجلب التجار معهم من مكة البن والصمغ والبخور والعقاقير والأقمشة الهندية لتباع خلال العودة من الحجاز إلى مصر بالإضافة إلى ما يباع فى أسواق مكة من السلع والبضائع الواردة من مصر، نللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى ص ٧٧، سليمان محمد حسين: المرجع السابق، ص ٢٠٩–٢١٠.

١٤٢–الصالح سجل ٣٥٠ رقم ٣٢٣ ص ١٧٧، ٢٤ شوال ١١٥٢.

١٤٣–الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣٢٠ ص ١٧٧، ١٣ صفر ١١٤٣.

١٤٤–نللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ص ١١٧.

١٤٥–ابن عابدين: حاشية رد المحتار على الدر المختار حـ٤ ص ٥١٠، الكاسانى، المصدر السابق، حـ٦ ص ٦١، ابن الهمام: المصدر السابق، حـ٦ ص ١٦٤، المرغينانى: المصدر السابق، حـ٤، ص ٣٩٥، على الخفيف: المرجع السابق، ص ٢٩.

١٤٦–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٤٧–الزاهد سجل ٦٩٣ رقم ٧٧٨ ص ٣٦٤، ١٢ ربيع أول ١١٥٠.

١٤٨–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٢٣ ص ٥٥٥، ١٥ رجب ١١٤١.

١٤٩–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١١٦٦ ص ٦٤٢، ٢ صفر ١١٤٢.

١٥٠–الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٣١ ص ٤٨، ٢٥ ربيع أول ١١٥٦.

١٥١–الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١٢٥ ص ٤٦، ٢٤ ربيع أول ١١٥٦.

١٥٢– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٨٥٨ ص ٤٥٦، ١٤ صفر ١١٤١.

١٥٣– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٥٤– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٥٥– الزاهد سجل ٦٩٥ رقم ١١٨ ص ٤٤، ١٦ ربيع أول ١١٥٦.

١٥٦–الزاهد سجل ٦٩٨ رقم ٣٩٢ ص ١١١، ١٠ ربيع آخر ١١٧٩، عن الحالات الستة المعهـــودة شـــرعًا لم تستطع الباحثة التعرف عليها سواء من خلال وثائق الدراسة، أو كتب الفقه.

١٥٧–الصالح سجل ٣٥٥ رقم ٥٦٦ ص ٣١٨، غرة محرم ١١٦٥.

١٥٨– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١، ١٢ العقدة ١١٤١.

١٥٩– الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٣٠ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٦٠–الزاهد سجل ٦٩١ رقم ٣١٩ ص ١٧٦، ٥ صفر ١١٤٣.

١٦١–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ٤٢٩ ص ٢٣٧، غرة رجب ١١٣٩.

١٦٢–الزاهد سجل ٦٩٠ رقم ١٠٤٣ ص ٥٦١، ١٢ ذى القعدة ١١٤١.

١٦٣– سلوى ميلاد: المرجع السابق، ص ١٦٢.